# تقييم شمولية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية في مصر لدعم أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلة وفق مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN)

# Evaluating the Comprehensiveness and Openness of Official Statistical Data in Egypt to Support Sustainable Development Goals: An Analytical Study Based on the Open Data Inventory (ODIN)

**د/ هشام مصطفى كمال الدين أحمد**
مدرس المعلومات
قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات
كلية الآداب جامعة المنصورة
heshamabc@mans.edu.eg

**د/ رضا مصطفى عبد الرازق**
مدرس المكتبات والمعلومات
قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات
كلية الآداب جامعة المنصورة
rmostafar@hotmail.com

**مستخلص:**
تسعى الدراسة إلى تقييم مدى شمولية تغطية وإتاحة البيانات الإحصائية الرسمية في مصر عبر قطاعات التنمية المستدامة: الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي، استنادًا إلى مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN)وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات الرقمية وتحديد الفجوات بين معدلات التغطية والإتاحة. كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتفسير النتائج واستكشاف التحديات التي تواجه تحقيق شمولية البيانات الإحصائية الرسمية وانفتاحها. وقد أظهرت النتائج تراجعًا كبيرًا في ترتيب مصر عالميًا وعربيًا وفق مؤشر ODIN بين عامي 2015 و2023، حيث انخفض ترتيبها من المركز 40 إلى 130 عالميًا، ومن الرابع إلى العاشر عربيًا، مما يعكس ضعفًا في تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية ورغم التقدم الطفيف في مستوى التغطية للبيانات الإحصائية الرسمية من 44 إلى 53 نقطة، فإن فجوات كبيرة لا تزال تعيق تحسين الترتيب، خاصة في تغطية البيانات الإحصائية وفق المستويات الإدارية الدنيا. كما ظل مستوى انفتاح البيانات الإحصائية الرسمية منخفضًا عند 31 نقطة في 2022، ما يبرز استمرار القيود التقنية والقانونية. أما على مستوى شمولية تغطية وإتاحة البيانات الإحصائية الرسمية في قطاعات التنمية المستدامة في مصر، فقد حققت شمولية البيانات الاحصائية بالقطاع الاقتصادي الأداء الأفضل، يليه تغطية وإتاحة البيانات الإحصائية بالقطاع البيئي، بينما عانى القطاع الاجتماعي من أضعف أداء مع غياب تام للبيانات في مجالات حيوية مثل الأمن الغذائي والجريمة. هذا التفاوت والفجوات الكبيرة في التغطية والانفتاح يشكلان تحديات كبيرة تعيق الاستفادة الكاملة من البيانات في تحقيق الشفافية ودعم التنمية المستدامة. في ضوء النتائج، أوصت الدراسة بوضع استراتيجيات لتعزيز انفتاح البيانات، مثل تحسين سياسات الإفصاح، تعزيز استخدام التكنولوجيا لإتاحة البيانات، وتطوير منصات إلكترونية مبتكرة تدعم التكامل بين الجهات المنتجة للبيانات.

**الكلمات المفتاحية:**
البيانات المفتوحة في مصر، البيانات الإحصائية الرسمية، توفر البيانات الحكومية، انفتاح البيانات الحكومية.

## أولاً: الإطار المنهجي:

### 0/1 تمهيد:

شهد العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في البرامج والمبادرات المتعلقة بالبيانات الإحصائية الرسمية المفتوحة حيث سارعت العديد من الدول بإطلاق استراتيجيات ومبادرات خاصة بها وإنشاء بوابات للإفصاح عن بياناتها بشكل مفتوح من الناحية القانونية والتقنية ومع ذلك ما زالت كثير من الدول العربية ومنها مصر متباينة في مستويات تطبيق هذه المبادرات مقارنةً بالتجارب العالمية.

وعلى الرغم من أن نشر البيانات الإحصائية الرسمية من قبل الجهات الحكومية يهدف بشكل أساسي إلى التأكيد على مبادئ الحكومة الرشيدة والشفافية بالإضافة إلى ضمان التشاركية وخلق فرص جديدة تدعم النمو الاقتصادي من خلال إعادة استخدام مجموعات البيانات الإحصائية الرسمية المفتوحة بطرق مختلفة لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية وعلى الرغم من هذه الأهداف الطموحة لم ترتقِ معدلات الاستخدام إلى المستويات المطلوبة ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم تغطية البيانات المنشورة للطلب الحقيقي على البيانات إضافةً إلى ضعف جودة البيانات المفتوحة من الناحية الفنية والقانونية وكذلك من حيث محتوى البيانات نفسها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما تكون للبيانات الإحصائية الرسمية التي يتم نشرها بجودة متدنية أثر سلبي على الشفافية والثقة بين الحكومة والمستفيدين من هذه البيانات ويُلاحظ أن أغلب المنهجيات المتداولة حاليًا لتقييم جودة البيانات الإحصائية الرسمية المفتوحة تقتصر على تقييم المنصات دون التعمق في تقييم مدي شمولية وتغطية تلك البيانات لمختلف جوانب التنمية المستداة.

### 1/1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد البيانات الإحصائية الرسمية ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية وتحقيق التنمية المستدامة فهي تمكن المواطنين والجهات المعنية من الوصول إلى المعلومات بسهولة ووضوح، مما يعزز ثقة المجتمع في أداء المؤسسات الحكومية. هذه البيانات تُسهم في خلق بيئة داعمة لاتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، ما يرفع من كفاءة التخطيط والتنفيذ.

علاوة على ذلك، تفتح البيانات الإحصائية الرسمية آفاقًا أوسع للمساءلة العامة، حيث تمكّن المواطنين من متابعة أداء السياسات والمشاريع الوطنية. كما تُعدّ محفزًا جوهريًا للابتكار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توفير بيئة مثالية للأبحاث والمبادرات التي تستهدف معالجة التحديات التنموية وتحقيق الأهداف المستدامة.

لقد كانت مصر من الدول الرائدة في المنطقة التي أدركت مدى أهمية البيانات الاحصائية الرسمية حيث أنشأت في عام 1965 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كجهة رسمية مسؤولة عن جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها ونشرها بهدف دعم متخذي القرار وصانعي السياسات ببيانات أحصائية رسمية دقيقة وموثوقة تغطي مختلف القطاعات، مثل التعليم، والصحة، والاقتصاد، والبيئة، علاوة على ذلك، يسهم الجهاز في تعزيز الشفافية من خلال إتاحة البيانات الإحصائية الرسمية للمواطنين والباحثين وصناع السياسات، مما يعزز من قدرة المجتمع على المشاركة الفعالة في مراقبة وتقييم الأداء الحكومي. كما يدعم الجهاز الابتكار والبحث العلمي بتوفير بيانات يمكن استثمارها في

إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التنموية. بالإضافة إلى الجهود السابقة يناط بالجهاز أداء مهمة التنسيق بين مراكز الإحصاء الوطنية في مؤسسات الدولة المختلفة، وتوحيد منهجيات ومعايير العمل بها لضمان تكامل البيانات وفعاليتها في خدمة خطط التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر كجهة مركزية لتوفير البيانات الاحصائية الرسمية المفتوحة ودعم التنمية المستدامة، تشير المؤشرات الدولية، مثل مؤشر ODIN (Open Data Inventory) الذي يقيم قدرات الدول على شمولية تغطية وإتاحة البيانات الاحصائية الرسمية لأنشطتها، إلا أن مصر لا تزال ضمن فئة الدول متواضعة الأداء حيث تواجه مصر تحديات كبيرة تتعلق بقدرتها على تحقيق شمولية التغطية، انفتاح البيانات الإحصائية الرسمية وتحديثها بانتظام مما انعكس سلباً على ترتيبها العالمي والعربي بالمؤشر. هذه التحديات تعيق قدرة البلاد على الاستفادة المثلى من البيانات الاحصائية الرسمية في تعزيز الشفافية، ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي للتعرف على مدى قدرة مصر على تحقيق شمولية التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الرسمية بقطاعات التنمية المستدامة المختلفة (الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي) وحجم الفجوات بين معدلات التغطية ومعدلات الاتاحة لتلك البيانات الرسمية بتلك القطاعات.

### 2/1 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الجوانب التالية:

1- تسلط الدراسة الضوء على واقع شمولية وانفتاح البيانات الاحصائية الرسمية في مصر، مما يساهم في توفير رؤى تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرار على تحسين جودة البيانات الإحصائية وتعزيز استخدامها لدعم التنمية المستدامة.

2- تُبرز الدراسة أهمية البيانات الإحصائية الرسمية المفتوحة كركيزة لتعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية من خلال تحسين إتاحة البيانات للمواطنين والمجتمع المدني.

3- تحسين ترتيب مصر عالميا وعربياً في المؤشرات الدولية من خلال تحليل أداء مصر وتحديد حجم الفجوات الحالية بين معدلات التغطية ومعدلات الاتاحة للبيانات الإحصائية الرسمية.

4- تسهم الدراسة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم مدى شمولية تغطية البيانات الاحصائية الرسمية في القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، مما يساعد في تحسين التخطيط التنموي.

5- توفر الدراسة مرجعًا علميًا يُمكن أن يساعد الباحثين والمهتمين بمجال البيانات الإحصائية الرسمية في تطوير دراسات مستقبلية تُعالج التحديات التنموية باستخدام البيانات الرسمية المفتوحة.

6- تساعد الدراسة الحالية في استكشاف أبرز التحديات التي تواجه مصر في تحقيق شمولية التغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية، مع اقتراح حلول عملية لتحسين الأداء وتعزيز الاستفادة من البيانات الإحصائية الرسمية المفتوحة.

### 3/1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- تقييم الأداء الحالي لمصر في مجال شمولية تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية، وتحليل تأثير ذلك على ترتيب مصر عالميًا وعربيًا وفقًا لمؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) .

2- تحليل شمولية تغطية البيانات الاحصائية الرسمية المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لقطاعات التنمية المستدامة في مصر.

3- قياس مدى توافق البيانات الاحصائية الرسمية المتاحة مع معايير الانفتاح (الاتاحة) العالمية التي يعتمدها مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) .

4- تحديد الفجوات بين تغطية البيانات الاحصائية الرسمية وإنفتاحها ضمن القطاعات الثلاث للتنمية المستدامة: الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي.

5- استكشاف التحديات التي تواجه مصر في تحقيق شمولية التغطية وانفتاح البيانات الاحصائية الرسمية، مع تقديم حلول مقترحة لتحسين الأداء وفقًا لتقييم مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN).

### 4/1 تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما مدى تحقيق مصر لشمولية التغطية والانفتاح للبيانات الاحصائية الرسمية بقطاعات التنمية المستدامة وفقًا لتقييم مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN)؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير أداء مصر الحالي في شمولية تغطية البيانات الاحصائية الرسمية وانفتاحها على ترتيبها عالميًا وعربيًا وفق مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) ؟

2- ما مدى شمولية تغطية البيانات الاحصائية الرسمية التي يوفرها الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لقطاعات التنمية المستدامة في مصر؟

3- ما مدى توافق البيانات الاحصائية الرسمية المتاحة مع معايير الانفتاح التي يعتمدها مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) ؟

4- ما حجم الفجوات بين تغطية البيانات الاحصائية الرسمية وإتاحتها في القطاعات الثلاث للتنمية المستدامة (الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي) في مصر؟

5- ما التحديات التي تواجه مصر في تحقيق شمولية وانفتاح البيانات الرسمية، وما الحلول المقترحة لتحسين الأداء وفقًا لتقييم مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) ؟

### 5/1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات الرقمية المتعلقة بشمولية وتوافر البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، مستندة إلى مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) يهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل الفجوات في تغطية وإتاحة البيانات الوطنية عبر القطاعات الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي، مما يتيح فهمًا دقيقًا وشاملًا للنتائج.

كما استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي لتفسير هذه النتائج، وتسليط الضوء على دور الجهاز في تعزيز شمولية البيانات وانفتاحها، مع مناقشة التحديات والفرص ذات الصلة. هذا التكامل بين التحليل الكمي والنوعي يمنح الدراسة عمقًا وشمولية، ويسهم في تقديم رؤية متكاملة تدعم تحسين جودة البيانات الإحصائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

### 6/1 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تحلل وتصف الدراسة الواقع الفعلي لشمولية تغطية وإتاحة البيانات الإحصائية الرسمية في مصر بقطاعات التنمية المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية) وفقا لتقرير البيانات المفتوحة ODIN.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على تقييم مدى شمولية تغطية وإتاحة البيانات الإحصائية الرسمية لجمهورية مصر العربية.
- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة بالتحليل البيانات التي وردت عن مصر بالنسخة الأخيرة من تقرير مؤشر البيانات المفتوحة ODIN للعام 2023/2022 حيث يصدر هذا التقرير مرة كل سنتين.

### 7/1 مصطلحات الدراسة:

**- البيانات المفتوحة: [1]**

البيانات الحكومية المفتوحة هي البيانات التي يمكن لأي شخص استخدامها بحرية دون أي قيود تقنية أو مالية أو قانونية. مع الالتزام بشروط معينة مثل ذكر المصدر وحفظ الحقوق عند التقاضي وتهدف البيانات الحكومية المفتوحة إلى تعزيز الشفافية، زيادة مشاركة المواطنين، تحسين كفاءة الخدمات الحكومية، تشجيع الإبداع والابتكار، خلق مجالات عمل وفرص اقتصادية جديدة، ودمج واستخدام بيانات متعددة لاكتساب المعرفة.

**- مؤشر البيانات المفتوحة Open Data Inventory (ODIN):**

مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) هو تقييم لمدى تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية التي توفرها المواقع الإلكترونية التابعة للمكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) وأي موقع حكومي رسمي يمكن الوصول إليه عبر موقع المكتب الإحصائي الوطني. يمثل مجموع نقاط ODIN مؤشراً على مدى اكتمال وانفتاح البيانات التي يقدمها المكتب الإحصائي الوطني. كما تُقدّم الدرجات الإجمالية للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ودرجات التغطية والانفتاح صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الأنظمة الإحصائية الوطنية.

### 8/1 الدراسات السابقة:

من خلال البحث بقواعد البيانات ببنك المعرفة المصري وعلى محرك البحث Google وباستخدام الكلمات المفتاحية:

- البيانات المفتوحة في مصر Open Data in Egypt.
- البيانات الإحصائية الرسمية Official Statistical Data.
- إتاحة البيانات الحكومية Availability of Government Data.

- تقييم شمولية التغطية والانفتاحية للبيانات الحكومية Evaluation of Coverage and Openness of Government Data.

تبين للباحثين ندرة الدراسات بل تكاد تنعدم الدراسات التي تتناول بالتقييم مدى شمولية تغطية وإنفتاحية البيانات الإحصائية الرسمية لقطاعات التنمية المستدامة في مصر وفق المؤشرات العالمية ODIN في حين توفر أما الباحثين العديد من الدراسات التي تركز على تناول موضوع البيانات الحكومية المفتوحة من زاوية معالجة مختلفة عن تناول الموضوع بالدراسة الحالية وسوف نستعرض في النقاط التالية أبرز تلك الدراسات:

دراسة (محمد، 2023)[2] والتي تمحورت أهدافها حول رصد وتحليل واقع إتاحة صفحات الجامعات الحكومية المصرية للبيانات المفتوحة بها مع رصد المعايير الموحَّدة للجامعات الحكومية لإتاحة البيانات بها بصيغة مفتوحة، بالإضافة إلى سعي الدراسة للتعرُّف على أنماط البيانات المفتوحة المتاحة داخل صفحات مواقع الجامعات الحكومية. واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الميداني لتوافقه مع طبيعة الدراسة من أجل تحقيق أهدافها، كما تم الاعتماد على قائمة مراجعة كأداةً من أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة. وقدَّمت الدراسة عددًا من التوصيات منها أن تكون البيانات المنشورة تغطي جميع الأنشطة والمعلومات المتعلَّقة بالجامعة سواء كانت بيانات إدارية أو بحثية، مع إنشاء صفحة أو منصة مستقلة للبيانات المفتوحة داخل موقع الجامعة على أن تكون في مكان واضح للمستفيدين، وأيضًا إنشاء منصات تقييم تلقائية لمراقبة جودة البيانات الحكومية المفتوحة.

في حين هدفت دراسة (أبو فرحة، 2020)[3] إلى بيان ماهية البيانات المفتوحة والوقوف على مزاياها باعتبارها إحدى المحركات الرئيسية المؤثرة اقتصاديا في اتجاه تحقيق تنمية المجتمعات، عبر تشجيع المطورين للاستفادة التقنية منها وتقديم مشاريع ريادية ومبادرات مبتكرة، كما وأنها تعزز مبدأ الشفافية والمشاركة والمساءلة لدى المواطنين، وتسهم بالنتيجة في خلق بيئة تفاعلية تحسن من أداء الخدمات الحكومية وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة. ترصد الدراسة إطار إتاحة البيانات على الصعيدين الدولي والوطني، وتستقرأ مدى موائمة الإجراءات الوطنية مع المعايير الدولية، وتربطها مع التشريعات الوطنية الحاضنة للإبداع والابتكار والاستثمار تحقيقا للتنمية المستدامة. تخرج الدراسة بضرورة تقنين نشر وإتاحة البيانات على المستوى الوطني ووفقا للتوجهات الدولية، وتقدم نصاً قانونيا مقترحا يتضمن التزامات الهيئات الحكومية إزاء آلية نشر بياناتها بالإضافة إلى التزامات مستخدميها.

بينما سعت دراسة (المرسي، 2018)[4] إلى إبراز أهمية ودور البيانات الحكومية المفتوحة الضخمة في دعم التحول من مفهوم الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية، وهو مفهوم أصبح ضرورياً في ظل التحديات الحالية، خصوصاً في البلدان العربية التي تنتج كميات كبيرة من البيانات القابلة للاستخدام لتطوير البنية التحتية وتعزيز قطاعات مثل الاقتصاد، الصحة، والتعليم. ركزت الدراسة على أهمية إتاحة هذه البيانات لجميع الأطراف الفاعلة عبر منصات البيانات المفتوحة، التي تتيح الوصول إلى مجموعات ضخمة من البيانات الرسمية بمختلف الصيغ الإلكترونية، بما في ذلك البيانات الأولية والتمثيلات الرسومية. كما سعت الدراسة إلى تحليل أهم مبادرات ومنصات البيانات الحكومية الضخمة المفتوحة، مع مقارنتها من حيث التصميم، البرمجيات، الإتاحة، الحفظ الرقمي، التنظيم، وبناء الميتاداتا (Metadata)، بالإضافة إلى قياس مستوى مشاركة المواطنين وتفاعلهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، وكشفت عن عدة نتائج أبرزها الحاجة الملحة لتطوير وتنويع منصات البيانات

الحكومية المفتوحة في الدول العربية وتعزيز التفاعل مع المواطنين، مع الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد الأكثر جهوزية وتقدماً في تطبيقات الحكومة الذكية. وأكدت الدراسة أن منصات البيانات المفتوحة الضخمة تمثل جزءاً أساسياً وفاعلاً في بناء الحكومات الذكية، مما يسهم في تحقيق مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة.

أما دراسة (أبو ريدة، 2017)[5] فقد هدفت إلى التعرف على نشأة وتطور البيانات والمعلومات الحكومية المفتوحة وإبراز إيجابياتها وانعكاسها على التعاون الدولى وتحديد أهم سماتها والكشف عن موقف الحكومة المصرية من تطبيق سياسات البيانات والمعلومات المفتوحة. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحى لجمع البيانات من المواقع الحكومية المصرية المتاحة على الانترنت كما استخدمت منهج تحليل المحتوى لملفات البيانات والمعلومات المتاحة على المواقع. وتكون مجتمع الدراسة من بوابة الحكومة المصرية وبوابات ومواقع الوزارات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للبيانات والمعلومات الحكومية المفتوحة العديد من الإيجابيات، من أبرزها إتاحة فرص للعمل والاستثمار الخارجي، وتشجيع ودعم الابتكار من خلال تمكين المؤسسات الخاصة من الاستفادة من البيانات لإطلاق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة. كما تسهم في دعم البحث العلمي، وتساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية مدروسة وتُوفر البيانات المفتوحة المعلومات اللازمة للأفراد والشركات والمؤسسات لإنشاء الاستثمارات واتخاذ قرارات التوسع، وتُسهم في مكافحة الفساد. وتساعد هذه السياسات أيضًا على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بتعزز التعاون بين المؤسسات وتدعيم المشاركة مع المواطنين محليًا، فضلاً عن تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية والدولية.

كما وكانت (أبو ريدة، 2016)[6] أيضاً قد سعت في دراسة سابقة لها أيضاً إلى رصد وتحليل ومقارنة مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة على المستوى الوطني في الدول العربية والدول الرائدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مع اقتراح رؤية ممنهجة تسهم في تطوير تلك المبادرات وتعزيز تطبيقها. اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، مستخدمة أدوات جمع البيانات مثل قائمة المراجعة، والملاحظة المباشرة، واستقراء أدبيات الإنتاج الفكري، بهدف بناء إطار نظري متكامل يدعم تحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى أن الدول الرائدة تعتمد على بوابات وطنية مصممة باستخدام برمجيات مفتوحة المصدر مثل برنامج CKAN، وتلتزم بتطبيق المبادئ الحاكمة للبيانات المفتوحة، بينما تفتقر الدول العربية إلى بوابات متكاملة تضاهي تلك الخاصة بالدول الرائدة من حيث الموارد والخدمات. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد الحكومات العربية على ميثاق البيانات الحكومية المفتوحة الذي اقترحته الدراسة لتسهيل إتاحة البيانات على المستوى الوطني، وضمان توافقها مع الاتجاهات والمعايير العالمية.

أما دراسة (السعدني، 2015)[7] فقد هدفت إلى رصد وتحليل ومقارنة مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة على المستوى الوطني في الدول العربية والدول الرائدة في هذا المجال، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مع اقتراح رؤية ممنهجة تسهم في تطوير تلك المبادرات. اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي واستخدمت أدوات مثل قائمة المراجعة، والملاحظة المباشرة، واستقراء أدبيات الإنتاج الفكري لبناء إطار نظري متكامل يدعم تحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى أن الدول الرائدة تنفذ المبادرات عبر بوابات وطنية مصممة باستخدام برمجيات مفتوحة المصدر، مثل برنامج

CKAN، مع الالتزام بالمبادئ الحاكمة للبيانات المفتوحة، بينما تفتقر الدول العربية إلى بوابات متكاملة تضاهي تلك الخاصة بالدول الرائدة من حيث الموارد والخدمات. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد الحكومات العربية على ميثاق البيانات الحكومية المفتوحة الذي اقترحته الدراسة لتسهيل إتاحة البيانات على المستوى الوطني، بما يتماشى مع المعايير العالمية ويعزز التكامل بين الدول.

في حين ركزت دراسة (سعد، 2014)[8] على الجوانب القانونية، المؤسسية، والتقنية لتطبيق نظام البيانات المفتوحة في مصر، مستعرضة التجربة المصرية والتحديات التي تواجه نشر البيانات الحكومية بانتظام. توصلت الدراسة إلى أن غياب إطار قانوني شامل، وضعف التنسيق المؤسسي، ونقص الموارد التقنية والبشرية، يمثلون أبرز المعوقات التي تحد من فعالية النظام. كما أشارت إلى أهمية تعزيز الشفافية لبناء الثقة، وتحسين إدارة البيانات لضمان فعاليتها. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد إطار تشريعي وتنظيمي يدعم تداول البيانات بشكل آمن ومنتظم، وتوفير البنية التحتية التقنية اللازمة، وتطوير كفاءات العاملين، وزيادة الوعي بأهمية البيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية ودعم اتخاذ القرار، وتشجيع الابتكار والتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع.

**- التعليق على الدراسات السابقة:**

في ضوء استعراض أهداف الدراسات السابقة ومنهجية إعدادها وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات، أمكن للباحثين تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات السابقة في النقاط التالية:

**- أوجه التشابه:**

تتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة أوجه تتعلق بالتركيز على أهمية البيانات المفتوحة كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة ودعم التنمية المستدامة، حيث اهتمت الدراسات السابقة برصد وتحليل واقع إتاحة البيانات الحكومية والمعلومات المفتوحة على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية، وهو ما يتقاطع مع الهدف العام للدراسة الحالية المتمثل في تقييم شمولية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية في مصر. كما تناولت الدراسات السابقة دور البيانات المفتوحة في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الابتكار، وهي جوانب تتشابه مع محاور الدراسة الحالية التي تهدف إلى تحديد الفجوات وتحليل تأثير تغطية البيانات الرسمية على ترتيب مصر عالميًا. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسات السابقة على تحليل المعايير الدولية للبيانات المفتوحة وإبراز دورها في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وهو ما يشابه اهتمام الدراسة الحالية بقياس مدى توافق البيانات المتاحة مع معايير الانفتاح العالمية لمؤشر ODIN.

**- أوجه الاختلاف:**

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها المحدد على شمولية تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية في مصر وتحليل تأثير ذلك على ترتيب مصر وفق مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) ، بينما ركزت الدراسات السابقة على جوانب متعددة مثل تحليل إتاحة البيانات في الجامعات الحكومية المصرية كما في دراسة محمد (2023)، أو تعزيز التنمية المستدامة من خلال البيانات المفتوحة كما في دراسة أبو فرحة (2020). بالإضافة إلى ذلك، تناولت دراسة المرسي (2018) دور

البيانات الحكومية المفتوحة الضخمة في التحول نحو الحكومة الذكية، بينما ركزت دراسة أبو ريدة وشاهين (2017) على نشأة وتطور سياسات البيانات المفتوحة وأهميتها في التعاون الدولي، وتناولت دراسة أبو ريدة (2016) ودراسة السعدني (2015) مقارنة مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة في الدول العربية والدول الرائدة. أما دراسة سعد (2014) فركزت على الجوانب القانونية والتقنية المتعلقة بنشر البيانات المفتوحة في مصر. وعلى الرغم من هذه التداخلات الموضوعية، تنفرد الدراسة الحالية بالتركيز على تحليل الفجوات بين شمولية البيانات الإحصائية الرسمية في مصر وتوافقها مع معايير الانفتاح العالمية، إلى جانب استكشاف التحديات المرتبطة بتحقيق التغطية الشاملة وتحسين الأداء الوطني وفق المؤشرات الدولية، مما يعكس نطاقاً أعمق وموجهاً بشكل خاص نحو تقييم الأداء الإحصائي الرسمي.

## ثانياً: الاطار النظري:

### 1/2 البيانات المفتوحة

عرف (السعدني، 2015) البيانات المفتوحة Open Data بأنها[9] البيانات التي يمكن استخدامها بحرية وإعادة استخدامها وتوزيعها بواسطة أي شخص لأي غرض كان بشرط أن يتم نسبتها للمصدر.

بينما تعرفها هيئة تقنية المعلومات بسلطنة عمان[10] بأنها تلك البيانات التي يمكن الوصول إليها، وإعادة استخدامها أو نشرها لأي غرض بما في ذلك الاستخدام التجاري، بدون أية تكلفة أو قيود على النشر، فضلًا عن كونها تخزن في قواعد البيانات الحكومية.

وتعرفها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية بأنها [11] البيانات التي يمكن الوصول اليها بحريّة، واستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض، والمتاحة من خلال شبكة الإنترنت بصيغة مفتوحة دون عوائق قانونية، ولا تحتوي على معلومات حساسة أو محمية بموجب القانون.

وفي السياق ذاته تعرف هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الامارات العربية [12] البيانات المفتوحة بأنها تلك البيانات التي يُمكن لأي فرد استخدامها بحرية ودون قيود تقنية أو مالية أو قانونية وأيضًا إعادة استخدامها ونشرها، وفي أغلب الأحيان يتم الاكتفاء بمراعاة شرطين فقط هما: نسبة الحقوق لأصحابها، وإتاحة البيانات للمشاركة. وتشير كلمة "مفتوحة" Openness إلى أن كل شخص يستطيع بحرية تامة الوصول إلى البيانات، واستخدامها، وتعديلها، ومشاركتها لأي غرض كان (بشرط ذكر المصدر وإعادة إخضاعها لمبدأ الإتاحة المفتوحة).

كما عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 من خلال مبادرة الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة[13] بأنها "البيانات الرقمية التي يتم إتاحتها مصحوبة بجميع الخصائص التقنية والقانونية اللازمة لاستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي وقت وأي مكان بحرية تامة" وقد ركز الميثاق على تعزيز الشفافية، وتحسين الوصول إلى المعلومات، ودعم المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى تشجيع الابتكار من خلال إتاحة البيانات للجميع دون قيود تقنية أو مالية أو قانونية، مع مراعاة نسبة الحقوق لأصحابها.

ويتبين من التعريفات السابقة وجود توافق عام حول المفهوم الأساسي للبيانات المفتوحة، حيث تشير إلى أنها المعرفة التي يمكن لأي شخص الوصول إليها، واستخدامها، وتعديلها، ومشاركتها بحرية، مع الالتزام بإجراءات تضمن نسب البيانات إلى مصدرها والمحافظة على انفتاحها. وقد تجسد هذا التعريف بشكل عملي في الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة.

ومن الناحية العملية، يجب أن تتميز البيانات المفتوحة بعدة خصائص، منها أن تكون قابلة للقراءة الآلية بتنسيقات غير مملوكة، مرفقة ببيانات وصفية (metadata)، مع توفير خيارات تصدير تسمح بالتخصيص والتنزيل بالجملة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون البيانات متاحة مجانًا للاستخدام وإعادة الاستخدام لأي غرض دون قيود، باستثناء الإقرار بالمصدر الأصلي. هذه المتطلبات تشكل الأساس للعناصر الخمسة المستخدمة في تقييم الانفتاح ضمن مؤشر ODIN.

## 2/2 المبادئ الرئيسة للبيانات المفتوحة:

تُعرَّف المبادئ الأساسية للبيانات المفتوحة بأنها مجموعة من القواعد والإرشادات التي تهدف إلى ضمان أن البيانات المتاحة للجمهور تكون قابلة للاستخدام والمشاركة بأعلى درجة من الفائدة. تسعى هذه المبادئ في جوهرها إلى تعزيز الشفافية، وتمكين المشاركة المجتمعية، وتحفيز الابتكار من خلال تسهيل الوصول إلى البيانات. وقد عملت العديد من الجهات الدولية (14) (15) (16) والحكومية (17) (18) على صياغة مجموعة من المبادئ الرئيسية للبيانات المفتوحة، بهدف تحقيق استفادة أكبر من البيانات العامة، وتشجيع استخداماتها المتعددة في مجالات التنمية والبحث العلمي، ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة على مختلف المستويات. ويمكن تلخيص أبرز هذه المبادئ المشتركة كما هو موضح في جدول رقم (1):

**جدول (1) المبادئ الرئيسة للبيانات المفتوحة**

| المبادئ الرئيسة للبيانات المفتوحة | الوصف |
|---|---|
| المبدأ الأول: الأصل في البيانات الإتاحة (Availability) | يضمن هذا المبدأ إتاحة بيانات الجهات العامة للجميع من خلال الإفصاح عنها أو تمكين الوصول إليها أو استخدامها مالم تقتضِ طبيعتها عدم الإفصاح عنها أو حماية خصوصيتها أو سريتها |
| المبدأ الثاني: الصيغة المفتوحة وإمكانية القراءة آلياً Machine-Readable Formats | يتم إتاحة البيانات وتوفيرها بصيغة مقروءة آلياً تسمح بمعالجتها بشكل آلي بحيث يتم حفظها بصيغ الملفات شائعة االستخدام مثل (CSV أو XLS، أو JSON أو XML) |
| المبدأ الثالث: حداثة البيانات (التوقيت Timeliness) | يتم نشر أحدث إصدار من مجموعات البيانات المفتوحة (Data Sets) بصفة منتظمة وإتاحتها للجميع حال توافرها كما يتم نشر البيانات المجمعة من قبل الجهات العامة في أسرع وقت ممكن بمجرد جمعها، كلما أمكن ذلك وتُعطى الأولوية للبيانات التي تقل فائدتها بمرور الوقت |
| المبدأ الرابع: الشمولية (Completeness) | يجب أن تكون مجموعات البيانات المفتوحة شاملة وتتضمن أكبر قدر ممكن من التفاصيل وأن تعكس البيانات المسجلة بما لا يتعارض مع سياسة حماية البيانات الشخصية كما يجب إدراج البيانات الوصفية التي توضح |

| المبادئ الرئيسة للبيانات المفتوحة | الوصف |
|---|---|
| | وتشرح البيانات الأولوية مع تقديم التفسيرات أو المعادالت التي توضح كيفية استخلاص البيانات أو احتسابها |
| المبدأ الخامس: عدم التمييز (Non– Discrimination) | يجب إتاحة مجموعات البيانات للجميع دون تمييز ودون حاجة للتسجيل – يكون بإمكان أي شخص الوصول إلى البيانات المفتوحة المنشورة في أي وقت دون الحاجة إلى التحقق من الهوية أو تقديم أذن للوصول إليها |
| المبدأ السادس: المساءلة والمسؤولية (Accountability) | يجب أن تكون الجهات المسؤولة عن إصدار البيانات معروفة ويمكن مساءلتها بشأن دقة وتحديث البيانات، كما يجب إتاحة وسائل للتواصل مع المصدر لتوضيح أي غموض أو طلب بيانات إضافية. |
| المبدأ السابع: القابلية لإعادة الاستخدام (Reusability) | تخضع البيانات المفتوحة لترخيص يحدد الأساس النظامي لاستخدام البيانات المفتوحة وكذلك الشروط والإلتزامات والقيود المفروضة على المستخدم وإعادة توزيعها لأي غرض كما يدل استخدام البيانات المفتوحة على قبول شروط الترخيص |
| المبدأ الثامن: الشفافية (Transparency) | تمكن البيانات المفتوحة عملية الإطلاع والمشاركة للجميع، وتعزز شفافية ومساءلة الجهات العامة ودعم عملية صنع القرار وتقديم الخدمات |
| المبدأ التاسع: الترابط (Interoperability) | من المفترض أن تلعب الجهات دورًا فعالًا في تعزيز إعادة استخدام البيانات المفتوحة وتوفير الموارد والخبرات اللازمة الداعمة، ويجب على الجهات أن تعمل بتكامل بين الأطراف المعنية على تمكين الجيل القادم من المبتكرين في مجال البيانات المفتوحة وإشراك الأفراد والمؤسسات والجميع بوجه عام في إطار قدرات البيانات المفتوحة. |
| المبدأ العاشر: الأمان والخصوصية (Privacy and Security) | يجب ضمان عدم نشر بيانات تنتهك خصوصية الأفراد أو تعرض أمنهم للخطر كما ويجب تطبيق معايير لحماية البيانات الحساسة مع المحافظة على انفتاح البيانات العامة. |

## 3/2 الاحصاءات الوطنية:

في اطار مبادئ الأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية [19] United Nations Fundamental Principles of Official Statistics – UNFPOS) تم تعريف الاحصائيات الوطنية بأنها الإحصاءات التي ينتجها عادة جهاز الإحصاء الوطني National Statistical Offices (NSOs) والكيانات الأخرى المعينة كمنتجين للإحصاءات الرسمية والتي يشار إليها كإحصاءات رسمية في التشريعات ذات الصلة وفي البرامج والوثائق الإحصائية.

## 4/2 أهمية الاحصاءات الوطنية في التنمية المستدامة

الإحصاءات الوطنية تمثل ركيزة أساسية لا غنى عنها في تقديم صورة دقيقة وغير متحيزة عن قطاعات التنمية المستدامة لأي دولة. فهي تلعب دورًا محوريًا في دعم عمليات التحليل واتخاذ القرار على المستويات الوطنية والدولية، عبر توفير بيانات ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة.

ووفقًا للدليل الإرشادي لإدارة وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية The Handbook on Management and Organization of National Statistical Systems [20] تقوم السلطات الوطنية في معظم الدول بجمع ومعالجة ونشر البيانات الرقمية والإحصاءات بشكل منهجي ومنظم. وتهدف هذه الإحصاءات الرسمية إلى وصف الأوضاع والتطورات الديموغرافية، الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية للدولة، مع التركيز على قياس وتحليل التقدم أو التراجع في مجالات التنمية المستدامة.

تُعد الإحصاءات الرسمية أساسًا لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مختلف المستويات. تستخدم الحكومات والسياسيون هذه البيانات لتقييم السياسات وصياغة التدابير التي يمكن أن تؤثر على التطورات وتحسين الأوضاع، سواء بشكل عام أو في مجالات محددة. كما تمثل الإحصاءات الوطنية أداة للشركات لتقييم الوضع الاقتصادي واتخاذ قرارات تجارية مدروسة. وبالمثل، تتيح للوسائط الإعلامية والمنظمات والمجتمع ككل فهم الأوضاع والتطورات بشكل موضوعي، مما يدعم صياغة آرائهم ومواقفهم.

تعتمد الثقة في الإحصاءات الرسمية على مدى إتاحتها وفهمها من قبل جميع المستخدمين، مما يجعل الشفافية وإمكانية الوصول إليها ضرورة أساسية. ورغم توافر بيانات من مصادر غير رسمية، إلا أن الإحصاءات الوطنية تتميز بالتزامها بمعايير صارمة ومعتمدة، مما يعزز ثقة الجمهور ويبرزها كمصدر موثوق ومؤثر في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

وفي ذات السياق لا تختلف الرؤية الرسمية لمصر في أن البيانات الإحصائية الدقيقة ذات الجودة العالية التي تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تشكل حجر الزاوية في عملية التخطيط وصنع القرار في الدولة سواء على المستوى المؤسسي أو على المستوى الوطني ككل فضلًا عن كونها جزءًا أساسيًا من الثروة الوطنية ولا تقل أهميتها عن البنية التحتية التي تمتلكها الدولة حيث تمثلان كلتاهما ركائز أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.[21]

## 5/2 هيكل بناء النظام الاحصائي الوطني:

بصفة عامة يتكون النظام الإحصائي الوطني National Statistical System (NSS) من جميع المؤسسات التي تنتج الإحصاءات الرسمية والتي تُعد جزءًا من الإدارة العامة في الدولة وتشمل هذه المؤسسات:

- المكاتب الإحصائية الوطنية National Statistical Offices (NSOs) باعتبارها الجهات المركزية المنتجة للبيانات الإحصائية بالدول وفي مصر يقوم بهذا الدور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

- المكاتب الإحصائية الفرعية وهى الجهات الوطنية الأخرى المنتجة للإحصاءات وتشمل هذه المكاتب الأقسام والوحدات الإحصائية التابعة لمؤسسات الدولة مثل الإدارات/الوزارات والوكالات الخاصة ومراكز البحوث والجامعات.

**6/2 المبادئ الأساسية للاحصاءات الرسمية:**

تقر المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الموضحة أدناه بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في عام 1994، والتي أعيد التأكيد عليها في عام 2013، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 21/2013 المؤرخ في 24 تموز/يوليو 2013: [22]

1- الإحصاءات الرسمية أساس لا غنى عنه: تُعد الإحصاءات الرسمية جزءًا أساسيًا من النظام الإعلامي الوطني في أي مجتمع ديمقراطي، إذ تقدم بيانات دقيقة للحكومة، والاقتصاد، والجمهور حول الأوضاع الاقتصادية، والديمغرافية، والاجتماعية، والبيئية. لتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) بجمع بيانات ذات قيمة عملية وتوفيرها للمواطنين بموضوعية وإنصاف، بما يحقق حقهم في الوصول إلى المعلومات.

2- ضمان الثقة في الإحصاءات الرسمية: للحفاظ على ثقة الجمهور، يجب أن تعتمد المكاتب الإحصائية الوطنية على أساليب علمية ومبادئ مهنية دقيقة عند جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها.

3- شفافية المصادر والإجراءات: تُقدم المكاتب الإحصائية الوطنية معلومات واضحة عن مصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات المستخدمة، بما يسهل التفسير الدقيق للبيانات، وذلك وفقًا للمعايير العلمية.

4- التعليق على الاستخدام غير السليم: تمتلك المكاتب الإحصائية الوطنية الحق في التعليق على أي تفسير خاطئ أو استخدام غير سليم للإحصاءات.

5- تنوع مصادر البيانات: يُسمح بجمع البيانات الإحصائية من أي مصدر، سواء من الدراسات الاستقصائية أو السجلات الإدارية. وعند اختيار المصدر، يجب مراعاة عناصر الجودة، والتوقيت، والتكاليف، والعبء المفروض على المجيبين.

6- سرية البيانات الشخصية: تلتزم المكاتب الإحصائية الوطنية بضمان السرية التامة للبيانات المتعلقة بالأفراد، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين، واستخدامها فقط للأغراض الإحصائية.

7- إعلان القوانين والإجراءات: يجب أن تُعلن علنًا القوانين والإجراءات والتدابير التي تُدار بموجبها النظم الإحصائية، لتعزيز الشفافية.

8- التنسيق بين الوكالات الإحصائية: يُعد التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية داخل كل بلد أمرًا ضروريًا لضمان اتساق وكفاءة النظام الإحصائي.

9- الامتثال للمعايير الدولية: يعزز استخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية من قِبل المكاتب الإحصائية الوطنية اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على المستويات الرسمية.

10- التعاون الدولي في الإحصاءات: يُسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية عالميًا، وتعزيز تبادل الخبرات والابتكارات في هذا المجال.

## 3- النظام الوطني للاحصاء في مصر: [23]

يعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الهيئة الرسمية المسؤولة عن الإحصاءات في مصر ويعمل تحت إشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ويختص الجهاز بجمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات الإحصائية بما في ذلك التعدادات السكانية، وقد تأسس الجهاز عام 1965 بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 2915 لعام 1964 ويعد الجهاز بمثابة المصدر الرسمي للبيانات والإحصاءات والتقارير في مصر وبالإضافة إلى دور الجهاز تساهم جهات أخرى مثل الوزارات والهيئات الحكومية والجامعات ومراكز المعلومات والمراكز البحثية والمنظمات الدولية في توفير البيانات الإحصائية وللجهاز مساهمات وطنية عدة لعل من أهمها المساهمة في دعم التخطيط الوطني وتقييم السياسات وصنع القرارات.

ويصدر الجهاز العديد من الإحصاءات الوطنية التي تغطي بياناتها أنشطة الهيئات والمؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصر على النحو الذي يوضحه شكل (1):

شكل (1) إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري

كما ويصدر الجهاز العديد من الإصدارات الدورية للبيانات الإحصائية على فترات زمنية منتظمة (شهرية، وربع سنوية، ونصف سنوية، وسنوي) ويقوم بتجميع تلك الإصدارات في نهاية كل عام في دليل يعرف بدليل الإصدارات.

وللجهاز أيضا دور رقابي حاكم فطبقاً للقرار الجمهوري رقم 2915 لسنة 1964 بشأن إنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مادة رقم 10) وعلى قرار رئيس الجهاز رقم 231 لسنة 1968 فى شأن إجراء الإحصاءات والتعدادات والإستفتاءات والاستقصاءات (مادة رقم 2) يعد الجهاز الجهة المركزي للتعبئة والاحصاء هو الجهة المخولة بالترخيص بالموافقة لاي جهة حكومية او خاصة او افراد للقيام بإجراء أبحاث ودراسات ميدانية واستطلاعات الرآى شكل (2).

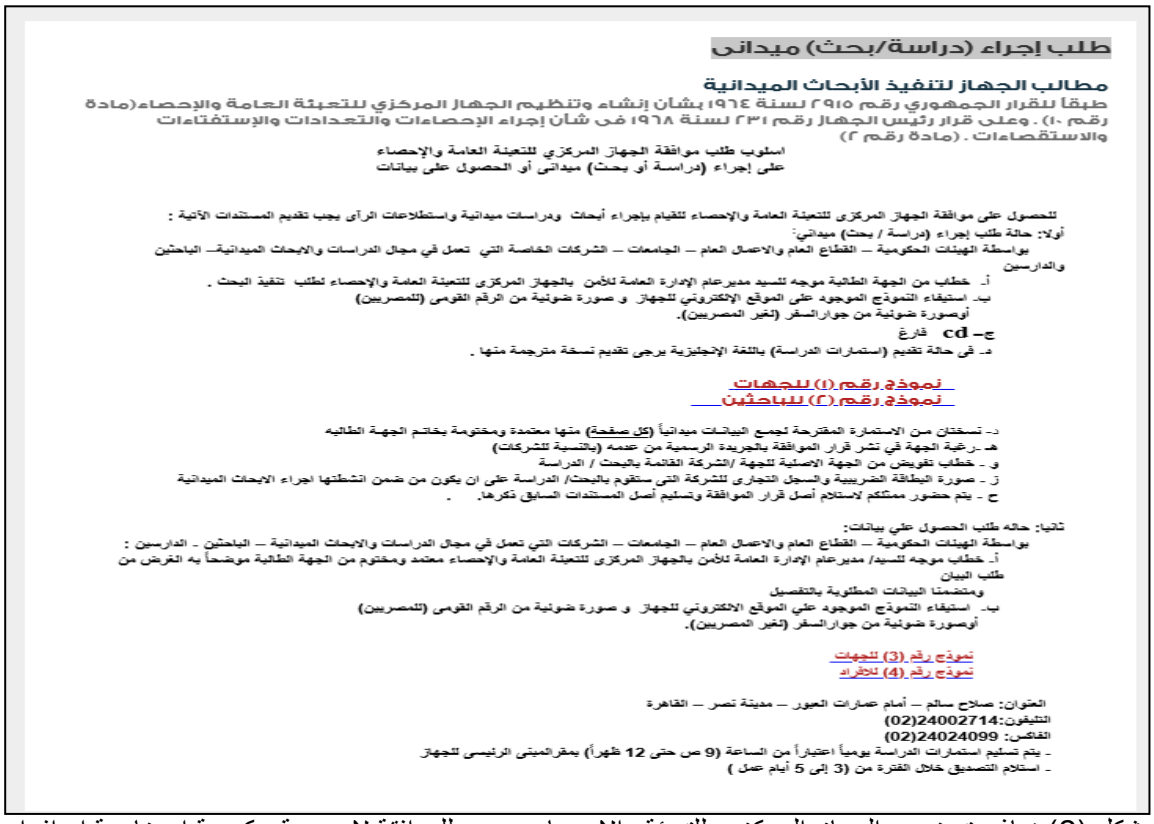

طلب إجراء (دراسة/بحث) ميدانى

مطالب الجهاز لتنفيذ الأبحاث الميدانية

طبقاً لقرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(مادة رقم ١٠) . وعلى قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن إجراء الإحصاءات والتحدادات والإستفتاءات والاستقصاءات . (مادة رقم ٢)

اسلوب طلب موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
على إجراء (دراسة أو بحث) ميدانى أو الحصول على بيانات

للحصول على موافقة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لتقيام بإجراء أبحاث ودراسات ميدانية واستطلاعات الرأى يجب تقديم المستندات الآتية :

أولا: حالة طلب إجراء (دراسة / بحث) ميداني:

بواسطة الهيئات الحكومية – القطاع العام والاعمال العام – الجامعات – الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الدراسات والابحاث الميدانية– الباحثين والدارسين

أ. خطاب من الجهة الطالبة موجه للسيد مديرعام الإدارة العامة للأمن بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لطلب تنفيذ البحث .

ب. استيفاء النموذج الموجود على الموقع الإلكتروني للجهاز و صورة ضوئية من الرقم القومى (للمصريين)
أوصورة ضوئية من جوازالسفر (لغير المصريين).

ج– cd فارغ

د. فى حالة تقديم (استمارات الدراسة) باللغة الإنجليزية يرجى تقديم نسخة مترجمة منها .

نموذج رقم (1) للجهات
نموذج رقم (2) للباحثين

د. تسختان من الاستمارة المقترحة لجمع البيانات ميدانياً (كل صفحة) منها معتمدة ومختومة بخاتم الجهة الطالبه

هـ .رغبة الجهة في نشر قرار الموافقة بالجريدة الرسمية من عدمه (بالنسبة للشركات)

و . خطاب تفويض من الجهة الاصلية للجهة /الشركة القائمة بالبحث / الدراسة

ز . صورة البطاقة الضريبية والسجل التجاري للشركة التى ستقوم بالبحث/ الدراسة على ان يكون من ضمن انشطتها اجراء الابحاث الميدانية

ح . يتم حضور ممثلكم لاستلام أصل قرار الموافقة وتسليم أصل المستندات السابق ذكرها. .

ثانيا: حاله طلب الحصول علي بيانات:

بواسطة الهيئات الحكومية – القطاع العام والاعمال العام – الجامعات – الشركات التي تعمل في مجال الدراسات والابحاث الميدانية – الباحثين . الدارسين :

أ. خطاب موجه للسيد/ مديرعام الإدارة العامة للأمن بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء معتمد ومختوم من الجهة الطالبة موضحاً به الغرض من طلب البيان
ومتضمنا البيانات المطلوبة بالتفصيل

ب. استيفاء النموذج الموجود علي الموقع الالكتروني للجهاز و صورة ضوئية من الرقم القومى (للمصريين)
أوصورة ضوئية من جوازالسفر (لغير المصريين).

نموذج رقم (3) للجهات
نموذج رقم (4) للأفراد

العنوان: صلاح سالم – أمام عمارات المحور – مدينة نصر – القاهرة
التليفون:24002714(02)
الفاكس: 24024099(02)
- يتم تسليم استمارات الدراسة يومياً اعتباراً من الساعة (9 ص حتى 12 ظهراً) بمقرالميتى الرئيسى للجهاز
- استلام التصديق خلال الفترة من (3 إلى 5 أيام عمل )

شكل (2) نماذج ترخيص الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بمصر للموافقة لاي جهة حكومية او خاصة او افراد للقيام بإجراء أبحاث ودراسات ميدانية واستطلاعات الرآى

## 4- تقرير مخزون البيانات المفتوحة (The Open Data Inventory (ODIN [24]

منذ عام 2015 وينشر تقرير مخزون البيانات المفتوحة (Open Data Inventory (ODIN كل سنتين من قبل منظمة رقابة البيانات المفتوحة (Open Data Watch - ODW) ويُقيّم مؤشر مخزون البيانات المفتوحة مدى شمولية تغطية وانفتاح الإحصاءات الرسمية بهدف تحديد الفجوات وتعزيز سياسات البيانات المفتوحة وتحسين إمكانية الوصول وتشجيع الحوار بين المكاتب الإحصائية الوطنية National Statistical Offices (NSOs) ومستخدمي البيانات.

### - منهجية عمل تقرير مخزون البيانات المفتوحة ODIN:

يعتمد تقييم مؤشر ODIN للبيانات الإحصائية الوطنية للدول على مراجعة المواقع الإلكترونية للمكاتب الإحصائية الوطنية National Statistical Offices (NSOs) (مثل موقع الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في مصر) باعتبارها الجهة الرئيسية التي تدير النظام الإحصائي الوطني وتنسق عملها مع الجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الرسمية ولا يتم تضمين البيانات الإحصائية المنتجة من تلك الجهات في تقييم ODIN إلا إذا كان الوصول إليها متاحًا عبر موقع المكتب الإحصائي الوطني.

كما لا يُقيّم مؤشر ODIN البيانات الإحصائية المنشورة للبلدان على مواقع المنظمات الدولية أو الخاصة لأنه يركّز على تقييم قدرة الحكومات الوطنية نفسها على إنتاج البيانات المفتوحة بالإضافة إلى ذلك لا يتم تقييم بوابات البيانات أو المواقع الحكومية الوطنية التي لا ترتبط بوضوح بموقع المكتب الإحصائي الوطني بكل دولة.

أما فيما يتعلق بفئات البيانات التي يشملها تقرير ODIN فتشمل البيانات الإحصائية الوطنية لكل دولة والمنشورة في 22 فئة محددة تغطي ثلاث قطاعات (الاجتماعي، والاقتصادي والمالي، والبيئي) كما يوضح جدول (2) ويتم التقييم من خلال 65 مؤشر فرعي.

جدول (2) فئات البيانات الإحصائية الوطنية التي يغطيها مؤشر ODIN

| م | القطاع | الفئة |
|---|---|---|
| 1 | **الإحصاءات الاجتماعية** | 1. الإحصاءات السكانية وإحصاءات الأحوال المدنية |
| | | 2. مرافق التعليم |
| | | 3. نتائج التعليم |
| | | 4. المرافق الصحية |
| | | 5. نتائج الصحة |
| | | 6. الصحة الإنجابية |
| | | 7. الأمن الغذائي والتغذية |
| | | 8. إحصاءات النوع الاجتماعي |
| | | 9. إحصاءات الجريمة والعدالة |
| | | 10. إحصاءات الفقر والدخل |
| 2 | **الإحصاءات الاقتصادية والمالية** | 11. الحسابات القومية |
| | | 12. إحصاءات العمل |
| | | 13. مؤشرات الأسعار |
| | | 14. المالية الحكومية |
| | | 15. المال والمصارف |
| | | 16. التجارة الدولية |
| | | 17. ميزان المدفوعات |
| 3 | **الإحصاءات البيئية** | 18. الزراعة واستخدام الأراضي |
| | | 19. استخدام الموارد |
| | | 20. الطاقة |
| | | 21. التلوث |
| | | 22. البيئة العمرانية |

ويعمل مؤشر ODIN على تقييم شمولية البيانات الإحصائية الرسمية من خلال ركيزتين اساسيتين للتقييم هما:

**- مستوى التغطية Coverage:**

التغطية (Coverage) في مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) تشير إلى مدى شمولية البيانات الاحصائية الرسمية المقدمة من قبل الدولة ومدى تغطيتها لمختلف المجالات أو القطاعات التنموية التي يهتم بها المؤشر. يقيس هذا البُعد ما إذا كانت البيانات الأساسية متاحة عبر القطاعات الرئيسية التي تُعتبر

ضرورية للتخطيط الفعّال، اتخاذ القرارات، وتحقيق التنمية المستدامة.

**- مستوى الانفتاحية أو الاتاحة Openness:**

الانفتاحية (Openness) وفقًا لمؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) تعني مدى إتاحة البيانات الإحصائية الرسمية للعامة بطريقة تسهّل الوصول إليها واستخدامها دون قيود، مما يُعزز الشفافية ويزيد من الاستفادة منها لأغراض مختلفة.

ويتم تقييم تلك الركائز من خلال خمس مؤشرات لكل ركيزة كما يوضح جدول (3):

جدول (3) معايير تقييم شمولية تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الوطنية للفئات المحددة بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحددة بمؤشر ODIN

| م | معايير تقييم التغطية Coverage | معايير تقييم الانفتاحية Openness |
|---|---|---|
| 1 | توفر المؤشرات والتقسيمات التفصيلية | توفر البيانات بصيغة قابلة للقراءة الآلية |
| 2 | توفر البيانات خلال السنوات الخمس الأخيرة | توفر البيانات بصيغة غير مملوكة |
| 3 | توفر البيانات خلال السنوات العشر الأخيرة | توفر البيانات المرجعية الوصفية (metadata) |
| 4 | توفر البيانات على المستوى الجغرافي الإداري الأول | توفر خيارات التنزيل التي تجعل البيانات أكثر سهولة: التنزيل بالجملة، واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، وخيارات تصدير البيانات المخصصة |
| 5 | توفر البيانات على المستوى الجغرافي الإداري الثاني | توفر ترخيص بيانات مفتوحة أو شروط استخدام البيانات المفتوحة |

ويعتمد مؤشر ODIN في تقييم وقياس شمولية التغطية والانفتاح علي حساب درجة من (100) لكل عنصر من عناصر التغطية والانفتاح السابقة بجدول (3) ويتم احتساب المتوسط العام بقسمة المجموع الكلي على عدد المؤشرات وتحديد النتائج كما يوضح جدول (4):

جدول (4) دلالة درجة تقييم مؤشر ODIN لناتج تقييم شمولية التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الوطنية.

| الدرجة | الدلالة |
|---|---|
| 100 | البيانات في هذه الفئة تلبي جميع معايير التغطية/الانفتاح في مؤشر ODIN |
| 81-99 | البيانات في هذه الفئة تلبي معظم معايير التغطية/الانفتاح في مؤشر ODIN |
| 61-80 | البيانات في هذه الفئة تلبي العديد من معايير التغطية/الانفتاح في مؤشر ODIN ولكن هناك فجوات هامة. |
| 41-60 | البيانات في هذه الفئة تلبي بعض معايير التغطية/الانفتاح في مؤشر ODIN ، ولكن هناك فجوات هامة. |
| 21-40 | البيانات في هذه الفئة تلبي بعض معايير التغطية/الانفتاح في مؤشر ODIN ، ولكن هناك فجوات هامة. |
| 1-20 | البيانات في هذه الفئة تلبي عددًا قليلاً من معايير التغطية/الانفتاح في مؤشر ODIN ، وهناك فجوات كبيرة |
| 0 | لم يتم نشر بيانات كافية لتلبية الحد الأدنى من العتبة للحصول على درجة. |

## ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة:

### 1/3 تطور ترتيب مصر عالميا وعربيا وفق مؤشر مخزون البيانات المفتوحة ODIN الصادر عن منظمة رقابة البيانات المفتوحة في الفترة من 2015-2023:

شهد ترتيب مصر بتقرير مخزون البيانات المفتوحة ODIN الصادر عن منظمة رقابة البيانات المفتوحة خلال العشر سنوات الماضية من (2015-2023) تغيراً ملحوظاً في تقييم شمولية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية المصرية على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (5) تطور ترتيب مصر عالميا وعربيا وفق تقرير مخزون البيانات المفتوحة ODIN الصادر عن منظمة رقابة البيانات المفتوحة خلال الفترة من 2015-2023

| العام | عدد الدول بالتقرير | الدرجة الكلية لمصر | ترتيب مصر عالميا | ترتيب مصر عربيا | درجة التغطية Coverage (100) | الترتيب عالميا وفق درجة التغطية | درجة الانفتاح Openness (100) | الترتيب عالميا وفق درجة الانفتاح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 125 | 37 | 40 | 4 | 44 | 55 | 30 | 34 |
| 2016 | 173 | 39 | 90 | 7 | 46 | 74 | 33 | 101 |
| 2017 | 180 | 39 | 85 | 5 | 47 | 47 | 32 | 120 |
| 2018 | 178 | 39 | 108 | 9 | 49 | 64 | 30 | 135 |
| 2020 | 187 | 42 | 124 | 13 | 51 | 78 | 34 | 153 |
| 2022 | 195 | 41 | 130 | 10 | 53 | 74 | 31 | 165 |

**ويتبين من تحليل الجدول النتائج التالية:**

- على المستوى العام يظهر جدول (5) تصاعدًا في عدد الدول المشمولة في تقرير مخزون البيانات المفتوحة (ODIN) من 125 دولة في عام 2015 إلى 195 دولة في عام 2022 مما يعكس توسع نطاق التقرير وزيادة التنافسية بين الدول هذا التطور يجعل من الضروري على مصر تحسين أدائها لتعزيز شمولية بياناتها وانفتاحها بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- أما على المستوى الوطني وكما يوضح الجدول فقد **تراجع ترتيب مصر عالميًا وعربيًا حيث** شهدت مصر تراجعًا ملحوظًا في ترتيبها عالميًا من المركز 40 في عام 2015 إلى المركز 130 في عام 2022 أما على المستوى العربي فقد انخفض ترتيبها من المركز الرابع إلى العاشر خلال الفترة ذاتها ويعكس هذا التراجع ضعفا مستمرا في مستوى البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة والتي لم تكن كافية لتلبية متطلبات التقييم الدولي.
- وبالرجوع إلى جدول (5) **لتحليل النقاط التي حققتها مصر على مدار الفترة من 2015-2022 يتبين أن** النقاط الكلية لمصر تراوحت بين 37 و42 نقطة على مدار الأعوام محل الدراسة حيث شهدت تحسنًا طفيفًا من 37 نقطة في 2015 إلى 42 نقطة في 2020 إلا أنها عادت للتراجع إلى 41 نقطة في 2022 وبالنسبة لمستوى التغطية Coverage ارتفعت درجة تغطية البيانات بشكل محدود من 44 في 2015 إلى 53 في 2022 مما يعكس تحسنًا تدريجيًا لكنه ظل غير كافٍ لتحقيق قفزة نوعية في الترتيب أما بالنسبة لدرجة انفتاح البيانات Openness فقد ظلت ضمن نطاق ضيق نسبيًا حيث ارتفعت من 30 في 2015 إلى 34 في 2020، لكنها عادت للتراجع إلى 31 في 2022.
- عكس ترتيب مصر وفق مؤشري التغطية والانفتاح تحديات كبيرة فعلى الرغم من تقدم مصر البطيء في درجة التغطية من (44) إلى (53) إلا أنها لم تحرز تقدمًا ملحوظًا في ترتيبها العالمي بهذا المؤشر (من 55 عالميًا في 2015 إلى 74 في 2022) وبالمثل استمرت درجة الانفتاح في

التأخر حيث تراجعت مصر بصورة حادة من المركز 34 عالميًا في 2015 إلى 165 في 2022 مما يشير إلى استمرار وجود قيود قانونية وتقنية على إتاحة البيانات الاحصائية الرسمية بشكل شفاف ومفتوح.

- إن تراجع الترتيب العام لمصر في مؤشر ODIN يعكس ضعف الثقة في البيانات الحكومية كمصدر للشفافية وتعزيز النمو الاقتصادي كما يظهر الحاجة إلى اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين جودة البيانات وتغطيتها وضمان توافقها مع المعايير الدولية لتعزيز موقع مصر في التقارير المستقبلية.

## 2/3 تحليل مستوى شمولية التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الرسمية في مصر وفق مؤشر ODIN لعام 2023:

### أولاً: تحليل المعدل العام لتغطية البيانات الإحصائية الوطنية المصرية:

- بصفة عامة يتم تقييم مستوى تغطية **Coverage** أو شمولية البيانات الإحصائية المنشورة على المواقع الإلكترونية التي تحتفظ بها المكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) وأي موقع حكومي رسمي يمكن الوصول إليه من موقع المكاتب الإحصائية بالنسبة إلى مصر فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء هو الجهاز الوطني الرسمي للإحصاء في مصر ويتبع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ويقوم الجهاز بجمع ومعالجة وتحليل ونشر كل البيانات الإحصائية التي تصدرها الوزارات والجهات المختلفة بمصر بالإضافة لاحصائيات التعداد السكاني.
- ووفقا لمؤشر ODIN فقد تم قياس معدل التغطية Coverage العام للبيانات الإحصائية الوطنية المصرية من خلال خمسة معايير تقيس مدى اكتمال عروض البيانات في الدولة كما يوضحها جدول (6) حيث يحصل كل معيار على درجة تغطية وفقاً لكمية البيانات المتاحة في هذا العنصر ويتم عرض متوسط الدرجات عبر جميع المعايير كما يوضحه شكل (3) وبصفة عامة تعتمد درجات التغطية على توفر المؤشرات المنشورة وعدد الملاحظات المتاحة خلال السنوات العشر الماضية وما إذا كانت البيانات الوطنية ودون الوطنية موجودة.

جدول (6) معايير تحليل معدل التغطية العام Coverage لمخزون البيانات الاحصائية المفتوحة في مصر وفق مؤشر ODIN لعام 2023

| م | المعيار | الوصف | درجة مصر |
|---|---|---|---|
| 1 | توفر المؤشرات Indicator availability | يقيس هذا العنصر عدد المؤشرات والتفصيلات المنشورة فقط ضمن فئة معينة. مع استبعاد باقي قيم المؤشرات الأخرى بتلك الفئة طالما لم يتم نشر بياناتها. على سبيل المثال، إذا كانت فئة معينة تحتوي على 10 مؤشرات ولكن فقط 3 مؤشرات منشورة فإن درجة هذا العنصر ستكون بناءً على المؤشرات الثلاثة المنشورة فقط بينما العناصر الأخرى مثل جودة البيانات أو التغطية الزمنية لن تحصل على درجات أعلى من درجة هذا العنصر حتى لو كانت البيانات القليلة المنشورة ذات جودة عالية أو | 71 |

| م | المعيار | الوصف | درجة مصر |
|---|---|---|---|
| | | تغطي فترة زمنية طويلة والهدف هو منع تضخيم التقييم الإجمالي بناءً على عدد قليل من البيانات المتاحة. | |
| 2 | البيانات المتوفرة خلال السنوات الخمس الأخيرة Data Available the Last 5 Years | يقيس هذا العنصر مدى توفر البيانات المتعلقة بالمؤشرات لكل فئة خلال السنوات الخمس الأخيرة | 61 |
| 3 | البيانات المتوفرة خلال السنوات العشر الأخيرة Data Available 10 the Last Years | يقيس هذا العنصر مدى توفر البيانات المتعلقة بالمؤشرات لكل فئة خلال السنوات العشر الأخيرة | 58 |
| 4 | المستوى الإداري الأول First Administrative Level | يقيس هذا العنصر مدى توفر البيانات على المستوى الإداري الأول ضمن كل فئة ويتم تعريف المستويات الإدارية الأولى وفقًا لمعيار ISO 3166-2 مع مراعاة الممارسات الخاصة بكل دولة وليس من الضروري نشر البيانات لجميع الفئات أو المؤشرات عند هذا المستوى. معيار ISO 3166-2 هو جزء من معايير ISO 3166 التي تحدد رموزًا لتمثيل أسماء الدول وأقاليمها الفرعية (مثل المحافظات أو الولايات) ويهدف المعيار إلى توحيد تسميات المستويات الإدارية الأولى داخل الدول لتسهيل التعرف عليها واستخدامها في السياقات الدولية. | 39 |
| 5 | المستوى الإداري الثاني Second Administrative Level | على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للمستوى الإداري الثاني بمؤشر ODIN فإن هذا العنصر يقيس مدى توفر البيانات على المستوى الإداري الثاني ضمن كل فئة ويتم قبول أي تقسيم إضافي للمستويات الإدارية الأولى وبالتالي فليس من الضروري نشر البيانات لجميع الفئات أو المؤشرات عند هذا المستوى. | 7 |

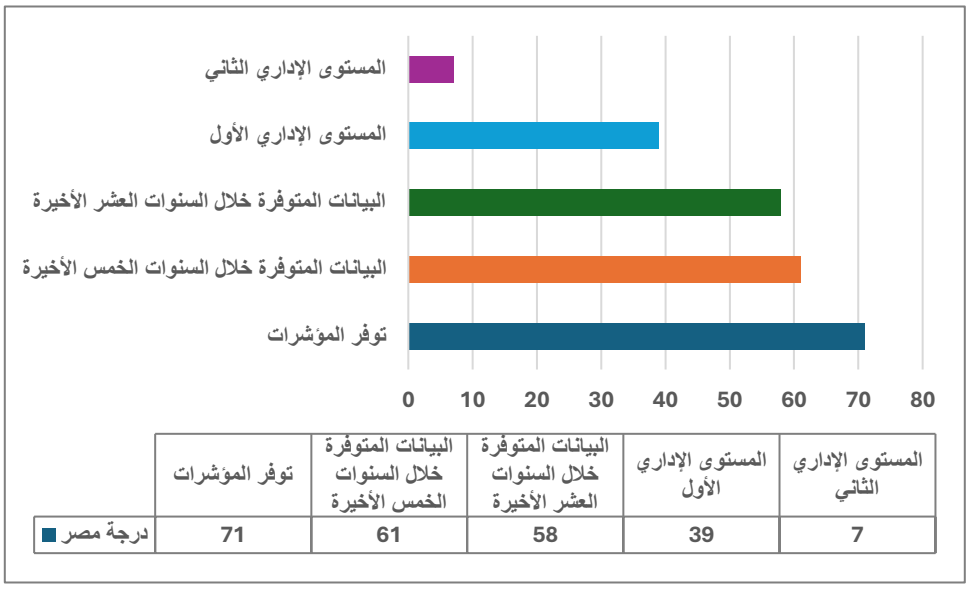


شكل (3) معايير تحليل معدل التغطية العام Coverage لمخزون البيانات الاحصائية المفتوحة في مصر وفق مؤشر ODIN لعام 2023

يتبين من الجدول السابق النتائج التالية:

- بالنسبة لمعيار توفر المؤشرات (Indicator availability) فقد حصلت مصر بهذا المعيار على درجة 71 مما يشير إلى أن البيانات الإحصائية الوطنية المنشورة تغطي نسبة كبيرة من المؤشرات ضمن الفئة ومع ذلك لا تزال هناك فجوات تحتاج إلى المعالجة.
- أما فيما يتعلق بمعيار معدل توفر البيانات الإحصائية الوطنية خلال السنوات الخمس الأخيرة (Data Available the Last 5 Years) فجاءت درجة مصر 61 ما يدل على توفر جزء كبير من البيانات الإحصائية المطلوبة خلال السنوات الخمس الأخيرة رغم ذلك تؤشر هذه النتيجة لوجود فجوات ملحوظة تضعف التغطية وتستدعي توفير المزيد من البيانات لتقوية التقييم.
- بينما تراجع معدل حجم البيانات البيانات الإحصائية الوطنية المتوفرة خلال السنوات العشر الأخيرة ليسجل درجة بلغت 58 وهي أقل من الدرجة المسجلة للسنوات الخمس الأخيرة مما يشير إلى ضعف في توافر البيانات التاريخية الراجعة والممتدة لعشر سنوات.
- أما بالنسبة لمعدل تغطية البيانات الإحصائية الوطنية المنشورة على المستوى الإداري الأول (First Administrative Level) فقد جاءت الدرجة 39 مما يعكس انخفاض تغطية البيانات عند هذا المستوى كما وتشير تلك النتيجة إلى وجود فجوات كبيرة في البيانات الجغرافية على هذا المستوى مما يتطلب جهداً أكبر لجمعها ونشرها.
- وأخيرا جاء معدل تغطية البيانات على المستوى الإداري الثاني (Second Administrative Level) بدرجة 7 فقط مما يعني أن امكانية تغطية البيانات على هذا المستوى الإداري تكاد تكون معدومة أو غير متوفرة بشكل فعّال وهذا يمثل تحديًا كبيرًا يتطلب تحسينا جذريا في جمع ونشر البيانات الجغرافية على هذا المستوى.

## ثانياً: تحليل المعدل العام للانفتاح (الاتاحة) Openness للبيانات الإحصائية الوطنية المصرية:

عمد مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) إلى تقييم مستوى الانفتاح Openness للبيانات الإحصائية المصرية بناءً على خمسة معايير يوضحها جدول (7) حيث تحتسب لكل فئة درجة انفتاح بناءً على كمية البيانات المتاحة في تلك الفئة ويتم عرض متوسط الدرجات عبر جميع الفئات كما يوضح الشكل (4):

جدول (7) معايير قياس درجة الانفتاح Openness للبيانات الإحصائية الوطنية المصرية وفق مؤشر ODIN

| م | المعيار | الوصف | درجة مصر |
|---|---|---|---|
| 1 | قابلية القراءة الالية Machine Readability | يقيم هذا العنصر من عناصر الانفتاح ما إذا كانت البيانات متوفرة بتنسيقات قابلة للقراءة الآلية حيث تتيح هذه التنسيقات للمستخدمين أمكانية معالجة البيانات بسهولة باستخدام الحاسب وتشمل تلك التنسيقات الشائعة القابلة للقراءة الآلية ملفات XLS وXLSX وCSV و JSON | 3 |
| 2 | التنسيق غير الاحتكاري Nonproprietary Format | يقيس هذا ما إذا كانت البيانات متوفرة بتنسيقات غير احتكارية مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى البيانات دون الحاجة إلى استخدام برامج مكلفة أو احتكارية قد تمنع بعض المستخدمين من الوصول إلى البيانات وتشمل تلك التنسيقات غير الاحتكارية الشائعة ملفات PDF وHTML وXLSX وDOCX وCSV وJSON | 90 |
| 3 | إتاحة البيانات الوصفية | يقيس هذا العنصر ما إذا كانت البيانات الوصفية Metadata متوفرة للمؤشرات المنشورة حيث يجب أن تكون البيانات الوصفية موجودة في | 40 |

| م | المعيار | الوصف | درجة مصر |
|---|---|---|---|
| | Metadata Availability | أو بالقرب من ملف البيانات أو في قسم مخصص للبيانات الوصفية على الموقع الإلكتروني ويبحث مؤشر ODIN عند تقييم الانفتاح عن ثلاثة جوانب في البيانات الوصفية: (تعريف المؤشر؛ تاريخ التحميل؛ الجهة المصدرية). | |
| 4 | خيارات التنزيل Download Options | يقيم مدى توفر خيارات التنزيل للبيانات حيث يبحث مؤشر ODIN عن ثلاثة خيارات للتنزيل: (1) التنزيل المجمع (على مستوى المؤشر)، (2) واجهة برمجة التطبيقات (API) و (3) إمكانية التنزيل المخصص بما يتيح للمستخدم اختيار البيانات. | 23 |
| 5 | ترخيص البيانات/شروط الاستخدام Data license/Terms of use | يقيس هذا العنصر من عناصر الانفتاح ما إذا كانت البيانات متوفرة بموجب ترخيص مفتوح يسمح باستخدام البيانات وإعادة استخدامها ومشاركتها أو تعديلها لأغراض تجارية وغير تجارية دون أي التزامات سوى الإشارة إلى المصدر وفقًا للتعريف المفتوح. | 0 |

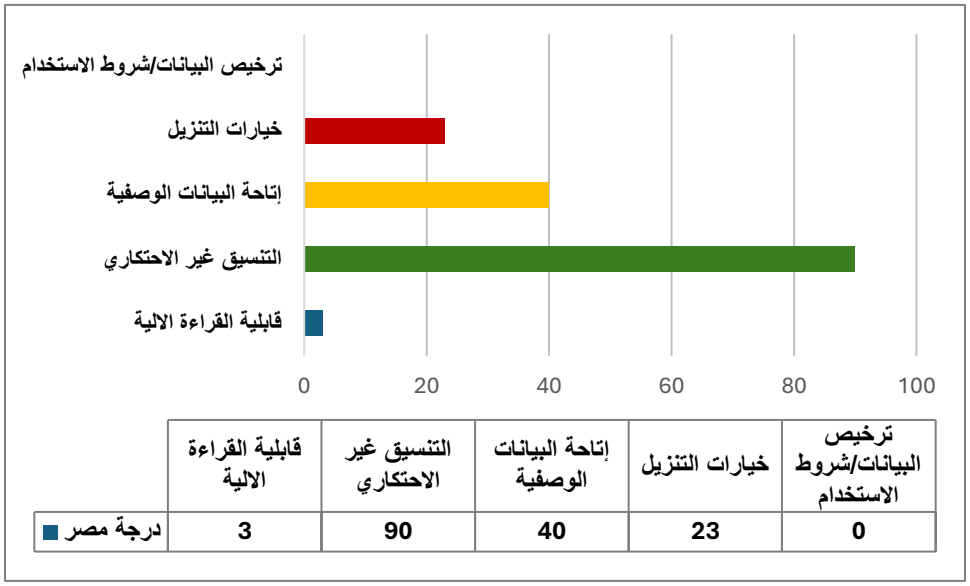


شكل (4) معايير قياس درجة الانفتاح Openness للبيانات الإحصائية الوطنية المصرية وفق مؤشر ODIN

في ضوء تحليل الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تشير الدرجة المنخفضة جدًا لمصر بمعيار قابلية القراءة الآلية Machine Readability إلى أن البيانات نادرًا ما تكون متوفرة بتنسيقات قابلة للقراءة الآلية مثل CSV أو JSON وهذا يمثل عائقًا كبيرًا للمستخدمين الراغبين في معالجة البيانات باستخدام البرامج الحاسوبية.
- عكست الدرجة العالية (90) لمصر بمعيار التنسيق غير الاحتكاري للبيانات Nonproprietary Format أن معظم البيانات متوفرة بتنسيقات غير احتكارية مما يتيح للمستخدمين بسهولة الوصول دون الحاجة إلى برامج مخصصة مكلفة ويمثل هذا العنصر نقطة قوة ضمن عناصر الانفتاح.
- بينما عكست الدرجة المتوسطة (40) لمعيار إتاحة البيانات الوصفية (Metadata Availability) أن البيانات الوصفية Metadata متوفرة جزئيًا فقط وأن هناك فجوات في تقديم تعريف المؤشرات أو تاريخ التحميل أو مصدر البيانات مما يؤثر سلبا على مستوى الشفافية وفهم البيانات بشكل أفضل.
- في حين أشارت الدرجة المنخفضة (23) لمصر بمعيار خيارات التنزيل (Download Options) إلى محدودية خيارات التنزيل المتوفرة للبيانات الإحصائية الوطنية بالإضافة إلى أن غياب ميزات مثل التنزيل المجمع أو واجهة برمجة التطبيقات (API) يُقلل من سهولة الوصول للبيانات ويؤثر

سلبا على مستوى الانفتاح.

- بينما يشكل غياب الترخيص المفتوح تمامًا (Data license) عقبة كبيرة تحول دون تحقيق الحد الأدنى من الانفتاح مما يعيق استخدام البيانات وإعادة استخدامها لذلك يتطلب الأمر معالجة عاجلة من خلال تقديم تراخيص واضحة ومفتوحة.

## 3/3 تقييم مستوى التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الوطنية في مصر عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023:

يوضح جدول (8) تقييم مستوى تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الوطنية المتاحة في مصر عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023 :

جدول (8) تقييم تغطية وانفتاح فئات البيانات الإحصائية الوطنية في مصر وفقًا لتقرير ODIN لعام 2023

| م | فئة البيانات | التغطية | الانفتاح | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | السكان والإحصاءات الحيوية | 70 | 40 | 55 |
| 2 | مرافق التعليم | 30 | 30 | 30 |
| 3 | نتائج التعليم | 30 | 30 | 30 |
| 4 | مرافق الصحة | 70 | 30 | 50 |
| 5 | نتائج الصحة | 30 | 30 | 30 |
| 6 | الصحة الإنجابية | 50 | 40 | 45 |
| 7 | الأمن الغذائي والتغذية | 0 | 0 | 0 |
| 8 | إحصاءات النوع الاجتماعي | 30 | 30 | 30 |
| 9 | الجريمة والعدالة | 0 | 0 | 0 |
| 10 | الفقر والدخل | 30 | 40 | 35 |
| الدرجة الفرعية للإحصاءات الاجتماعية | | 35 | 27 | 31 |
| 1 | الحسابات القومية | 38 | 30 | 33 |
| 2 | العمالة | 70 | 30 | 50 |
| 3 | مؤشرات الأسعار | 88 | 40 | 61 |
| 4 | المالية الحكومية | 75 | 30 | 50 |
| 5 | المال والبنوك | 50 | 40 | 44 |
| 6 | التجارة الدولية | 50 | 40 | 44 |
| 7 | ميزان المدفوعات | 100 | 30 | 56 |
| الدرجة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية | | 67 | 34 | 48 |
| 1 | الزراعة واستخدام الأراضي | 40 | 30 | 35 |
| 2 | استخدام الموارد | 75 | 40 | 56 |
| 3 | الطاقة | 50 | 40 | 44 |
| 4 | التلوث | 63 | 50 | 56 |
| 5 | البيئة المبنية | 50 | 40 | 45 |
| الدرجة الفرعية للبيئة | | 55 | 40 | 47 |
| جميع الفئات | | 51 | 34 | 42 |

يتضح من جدول (8) ما يلي:

- وفقًا لقياس المستوى العام للتغطية Coverage والانفتاح/الاتاحة Openness للبيانات على المستوى الوطني فقد بلغ مستوى تغطية البيانات الإحصائية الوطنية بالقطاعات الثلاث (51) درجة

متفوقًا بذلك على مستوى الانفتاح/الاتاحة للبيانات الإحصائية الذي سجل (34) درجة وتشير تلك الفجوة إلى توفر البيانات الإحصائية الوطنية بمستوى مقبول ولكنها تُقدم بشروط أتاحة تحد من سهولة استخدامها وإمكانية الوصول إليها.

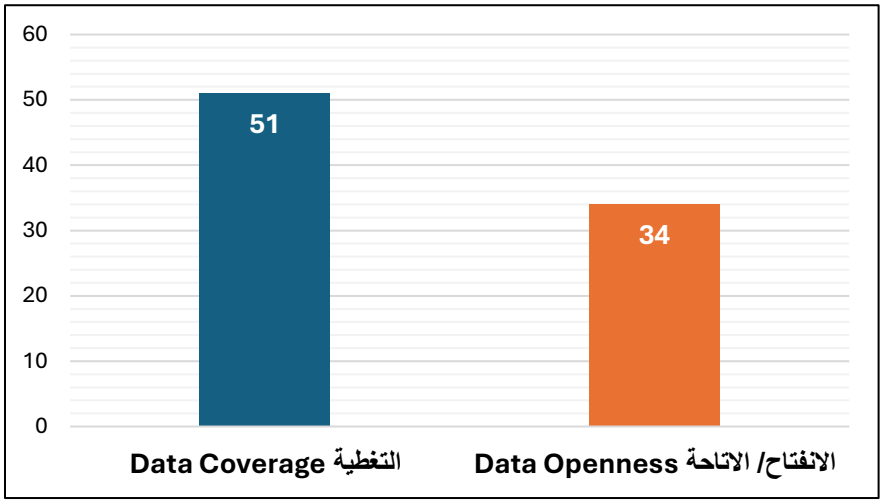


شكل (5) قياس المستوى الوطني المصري العام للتغطية Coverage والانفتاح/الاتاحة Openness للبيانات الإحصائية الرسمية وفقا لمؤشر ODIN

- تعكس نتائج مؤشر ODIN تباينًا واضحًا في أداء القطاعات من حيث تغطية البيانات الإحصائية الرسمية ومستوى انفتاحها واتاحتها على المستوى الوطني حيث حققت تغطية البيانات الإحصائية ومستوى انفتاحها بالقطاع الاقتصادي مستوى الأداء الإجمالي الأعلى تلاها في مستوى الأداء بالقطاع البيئي بينما عانت تغطية البيانات الإحصائية ومستوى انفتاحها واتاحتها بالقطاع الاجتماعي من تحديات كبيرة مما انعكس سلبًا على أدائها مقارنةً بالقطاعات الأخرى.
- كشف التحليل عن وجود فجوات حرجة ببعض الفئات مثل البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي وبيانات الجريمة والعدالة حيث يعاني المهتمين والباحثين بتلك المجالات من غياب (صفري) للبيانات المفتوحة بشكل كامل مما يعوق تحقيق تقدم شامل.

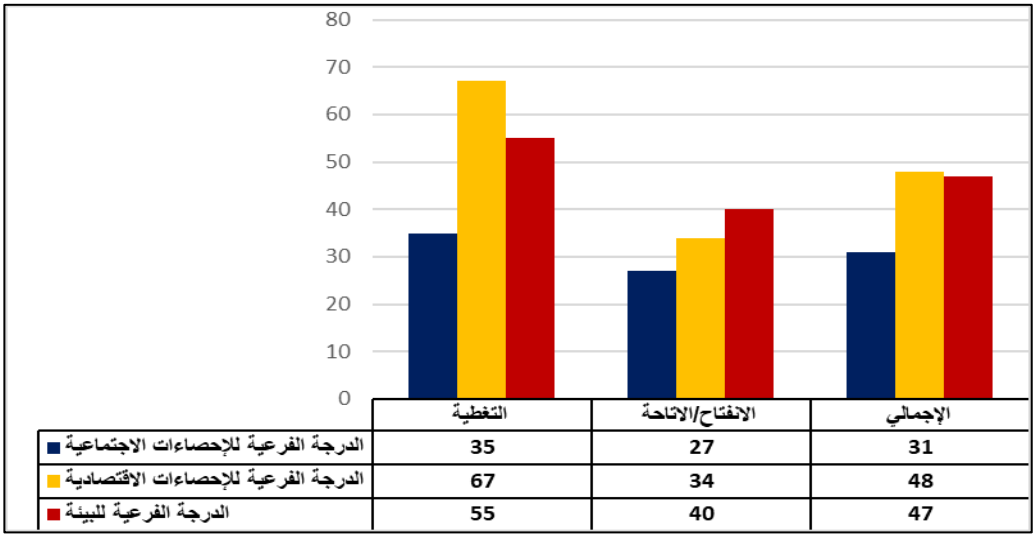


| | التغطية | الانفتاح/الاتاحة | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| الدرجة الفرعية للإحصاءات الاجتماعية | 35 | 27 | 31 |
| الدرجة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية | 67 | 34 | 48 |
| الدرجة الفرعية للبيئة | 55 | 40 | 47 |

شكل (6) التباين في تغطية البيانات الإحصائية الوطنية ومستوى انفتاحها واتاحتها في مصر وفق مؤشر ODIN

### 1/3/3 مستوي التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الوطنية بالقطاع الاجتماعي في مصر:

جدول (8) تغطية وانفتاح البيانات الاحصائية الوطنية في القطاع الاجتماعي في مصر وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023

| م | فئة البيانات | التغطية | الانفتاح | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | السكان والإحصاءات الحيوية | 70 | 40 | 55 |
| 2 | مرافق التعليم | 30 | 30 | 30 |
| 3 | نتائج التعليم | 30 | 30 | 30 |
| 4 | مرافق الصحة | 70 | 30 | 50 |
| 5 | نتائج الصحة | 30 | 30 | 30 |
| 6 | الصحة الإنجابية | 50 | 40 | 45 |
| 7 | الأمن الغذائي والتغذية | 0 | 0 | 0 |
| 8 | إحصاءات النوع الاجتماعي | 30 | 30 | 30 |
| 9 | الجريمة والعدالة | 0 | 0 | 0 |
| 10 | الفقر والدخل | 30 | 40 | 35 |
| الدرجة الفرعية للإحصاءات الاجتماعية | | 35 | 27 | 31 |

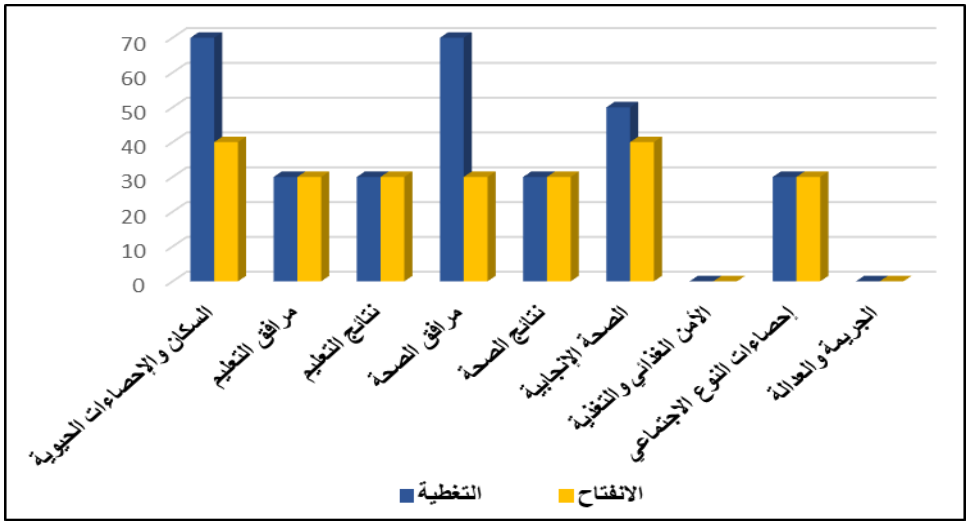


شكل (7) تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الوطنية في القطاع الاجتماعي في مصر وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023

- يتبين من جدول (8) وشكل (7) بالنسبة لتغطية البيانات Data Coverage الإحصائية الوطنية بالقطاع الاجتماعي في مصر فقد أظهرت البيانات المتعلقة بالسكان والإحصاءات الحيوية أعلى مستوى من التغطية بمعدل (70/100) درجة مما يعكس توفر بيانات موثوقة وشاملة في هذا المجال الحيوي كما حقق توفر البيانات المتعلقة بمرافق الصحة نفس الدرجة (70/100) مما يدل على توفر بيانات صحية أساسية على المستوى الوطني في حين جاءت تغطية البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية في المرتبة الثالثة بتغطية قدرها (50/100) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من البيانات المتاحة في هذه الفئة في المقابل كانت تغطية البيانات المتعلقة بمرافق التعليم وبيانات نتائج التعليم وإحصاءات النوع الاجتماعي ضعيفة نسبيًا بمعدل (30/100) درجة فقط مما يشير إلى نقص البيانات الكافية حول هذه المجالات أما تغطية البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والجريمة والعدالة فقد شهدتا غيابًا تامًا للتغطية لاعتبارات تتعلق بالامن القومي.
- بالنسبة للبيانات الأكثر انفتاحًا وإتاحة Data Openness بالقطاع الاجتماعي فتُعد البيانات المتعلقة بالسكان والإحصاءات الحيوية والصحة الإنجابية من أكثر البيانات اتاحة بالقطاع بمعدل (40/100) درجة مما يعكس توفر بيانات عن تلك المجالات يمكن الوصول إليها جزئيًا لكن هذه الدرجة ما

زالت دون مستوى التوقعات بينما البيانات المتعلقة بمرافق التعليم ونتائج التعليم ومرافق الصحة بالاضافة لإحصاءات النوع الاجتماعي ونتائج الصحة حققت مستوى متواضعًا من الانفتاح/ الاتاحة بمعدل بلغ (30/100) درجة مما يعكس وجود قيود تعوق الوصول السهل والمباشر للبيانات المتعلقة بتلك المجالات أما البيانات المفتوحة والمتوفرة عن مجالات الأمن الغذائي والتغذية والجريمة والعدالة فقد سجلتا أدنى مستوى من الانفتاح/الاتاحة بمعدل صفري مما يعكس غيابًا تامًا لسياسات الإفصاح عن تلك البيانات وربما يرجع ذلك لتعلقها بقضايا الامن القومي.

- فيما يتعلق بتحليل حجم الفجوة بين مستوى تغطية البيانات Coverage من جانب ومستوى الانفتاح/الاتاحة للبيانات Openness من جانب اخر بالقطاع الاجتماعي فإن الفجوة كانت بارزة في فئة البيانات المتعلقة بمرافق الصحة حيث حققت تغطية عالية جدًا بلغت (70) درجة لكنها سجلت مستوى منخفضً من الأنفتاح/الاتاحة بلغ (30) درجة مما يُظهر وجود بيانات غير متاحة بشكل كافٍ للجمهور وبالمثل فإن البيانات المتعلقة بالسكان والإحصاءات الحيوية أظهرت فجوة حيث بلغ مستوى التغطية (70) درجة مقابل انفتاح/اتاحة قدره (40) درجة أما البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية فقد جاءت بمعدل تغطية (50) درجة وبمعدل انفتاح وإتاحة بلغ (40) درجة مما يشير إلى توازن نسبي بين توفر البيانات وإتاحتها أما فئة البيانات ذات الأداء الضعيف مثل البيانات المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي ونتائج التعليم فقد سجلت تغطية وانفتاحًا/اتاحة متساويًا عند (30) درجة مما يعكس ضعفًا عامًا في توفير البيانات وانفتاحها/اتاحتها وأخيرا تأتي التغطية والاتاحة المنعدمة للبيانات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية والجريمة والعدالة وعلى الرغم من حساسية تلك البيانات وارتباطها بقضايا الأمن القومي فإن هناك حاجة ماسة لتطوير سياسات البيانات في هذه المجالات لتحقيق نوعا من الثقة والشفافية.

## 2/3/3 مستوى التغطية والانفتاح/الاتاحة للبيانات الإحصائية الوطنية بالقطاع الاقتصادي في مصر:

جدول (9) تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الوطنية في القطاع الاقتصادي في مصر وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023

| م | فئة البيانات | التغطية | الانفتاح | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الحسابات القومية | 38 | 30 | 33 |
| 2 | العمالة | 70 | 30 | 50 |
| 3 | مؤشرات الأسعار | 88 | 40 | 61 |
| 4 | المالية الحكومية | 75 | 30 | 50 |
| 5 | المال والبنوك | 50 | 40 | 44 |
| 6 | التجارة الدولية | 50 | 40 | 44 |
| 7 | ميزان المدفوعات | 100 | 30 | 56 |

- بالنسبة لتغطية البيانات Data Coverage بالقطاع الاقتصادي الوطني المصري ووفقًا لجدول (9) جاءت البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات بأعلى مستوى في التغطية بمعدل (100/100) مما يعكس توفر بيانات شاملة ودقيقة في هذا المجال الهام تليه البيانات ذات الصلة بمؤشرات الأسعار بتغطية قدرها (88/100) مما يشير إلى توفر بيانات موثوقة ومحدثة عن الأسعار على المستوى الوطني أما البيانات المالية الحكومية فجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام بالتغطية بمعدل بلغ (75/100) تلتها تغطية البيانات المتعلقة بقطاع العمالة بدرجة (70/100) مما يدل على توفر بيانات أساسية في هذه المجالات الاقتصادية أما البيانات المتعلقة بـالمال والبنوك والتجارة الدولية فقد حققت تغطية متساوية عند (50/100) مما يشير إلى توفر بيانات جزئية تحتاج إلى تحسين

وأخيرًا سجلت البيانات المتعلقة بالحسابات القومية أدنى تغطية في هذا التصنيف بمعدل (38/100) ما يعكس نقصًا نسبيًا في توفر البيانات الشاملة في هذا المجال.

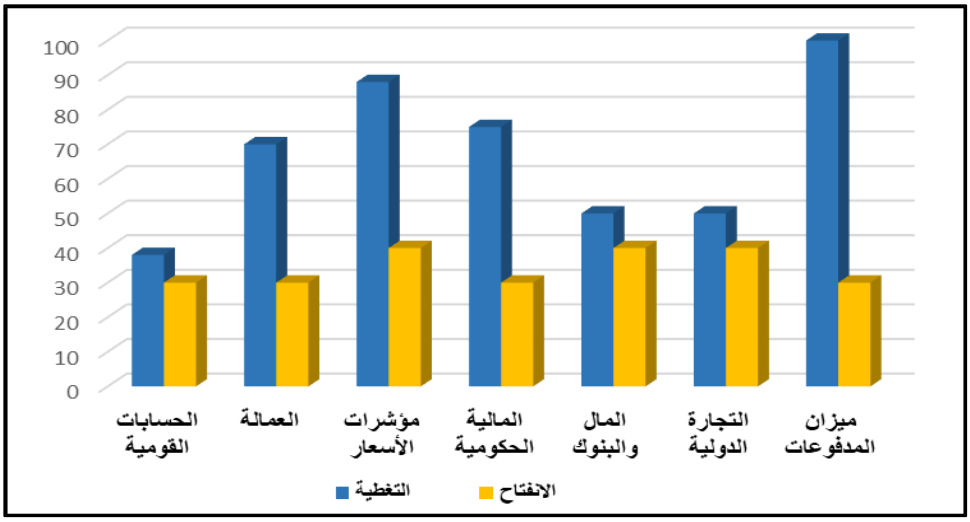


**شكل (8) تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الوطنية في القطاع الاقتصادي في مصر وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023**

- وبتحليل فئات البيانات الأكثر انفتاحًا وإتاحة Data Openness بالقطاع الاقتصادي فجاءت البيانات المتعلقة بمؤشرات الأسعار والمال والبنوك والتجارة الدولية كأكثر البيانات اتاحة بمعدل (40/100) درجة مما يشير إلى توفر بيانات يمكن الوصول إليها جزئيًا إلا أن هذا المستوى يظل دون التوقعات أما باقي فئات البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وبيانات حجم العمالة والبيانات المالية الحكومية وبيانات ميزان المدفوعات فقد سجلت درجة انفتاح وإتاحة متواضعة بلغت (30/100) مما يعكس وجود قيود كبيرة تحد من سهولة الوصول إلى البيانات ونشرها.
- وللوقوف على حجم الفجوة بين مستوى تغطية البيانات Coverage من جانب ومستوى الانفتاح/الاتاحة للبيانات Openness من جانب اخر بالقطاع الاقتصادي المصري تظهر فجوة واضحة بين مستوى التغطية والانفتاح في عدة فئات فعلى سبيل المثال البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات حققت مصر تغطية عالية جدًا بمعدل (100/100) لكنه سجلت مستوى منخفضًا من الانفتاح والاتاحة لتلك الفئة من البيانات عند (30/100) درجة مما يبرز قيودًا كبيرة في إتاحة البيانات وبالمثل البيانات المتعلقة بمؤشرات الأسعار حققت مصر تغطية مرتفعة بلغت (88/100) مقابل انفتاح وإتاحة منخفضة بلغ (40/100) لهذه البيانات أما البيانات المالية الحكومية وبيانا العمالة وسوق العمل فقد حققت الأداء المصري تغطية جيدة (75/100) و (100/70) على التوالي ولكن وعلى الجانب الاخر سجل الأداء مستويات منخفضة من الانفتاح والاتاحة لتلك الفئة من البيانات بمعدل اتاحة بلغ (30/100) لكل منهما مما يشير إلى أن البيانات المتوفرة ليست متاحة بشكل كافٍ للجمهور وعلى النقيض فإن البيانات المتعلقة بفئة الحسابات القومية على الرغم من تسجيلها ضعفًا عامًا في التغطية والانفتاح/الاتاحة على حد سواء إلا أنها سجلت فجوة أقل نسبيًا بين التغطية (38/100) والانفتاح (30/100).

### 3/3/3 مستوي التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الوطنية بفئات القطاع البيئي في مصر:

جدول (10) تغطية وانفتاح/اتاحة البيانات الإحصائية الوطنية في القطاع البيئي المصري وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023

| م | فئة البيانات | التغطية | الانفتاح | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الزراعة واستخدام الأراضي | 40 | 30 | 35 |
| 2 | استخدام الموارد | 75 | 40 | 56 |
| 3 | الطاقة | 50 | 40 | 44 |
| 4 | التلوث | 63 | 50 | 56 |
| 5 | البيئة المبنية | 50 | 40 | 45 |
| الدرجة الفرعية للبيئة | | 55 | 40 | 47 |

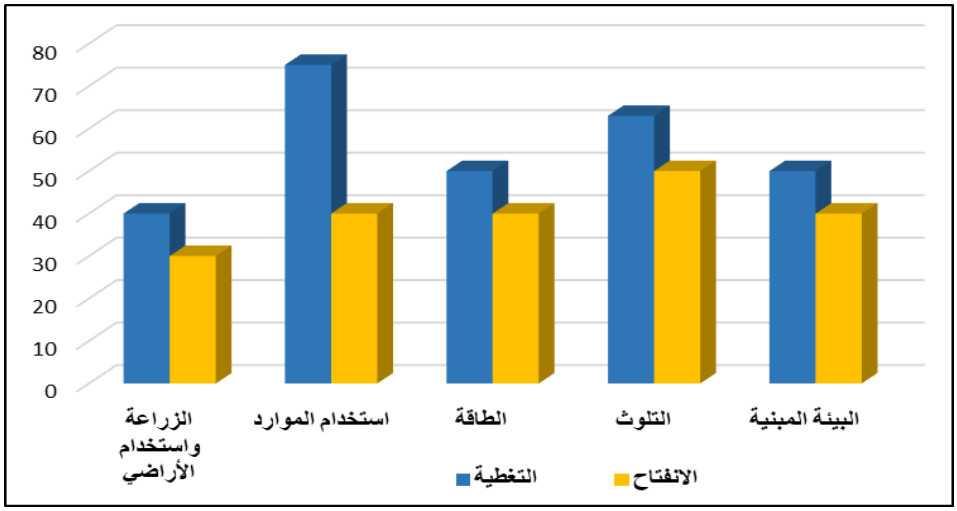


**شكل (9) تغطية وانفتاح/اتاحة البيانات الوطنية في القطاع البيئي المصري وفقًا لمؤشر ODIN لعام 2023**

- بالنسبة لتغطية البيانات Data Coverage بالقطاع البيئي المصري ووفقًا لجدول (10) فقد جاء الاهتمام بتغطية البيانات ذات الصلة باستخدام الموارد في المرتبة الاولى بمعدل (75/100) مما يشير إلى توفر بيانات شاملة نسبيًا في هذا المجال يليه تغطية البيانات الخاصة بقضايا التلوث بمعدل بلغ (63/100) مما يعكس اهتماما حكوميا بتغطية البيانات حول القضايا البيئية المتعلقة بالتلوث كما سجلت تغطية البيانات الخاصة بالطاقة والبيئة المبنية تغطية متساوية بلغت (50/100) مما يدل على توفر بيانات جزئية في هذه المجالات ولكنها تحتاج إلى تحسين بينما سجل البيانات الخاصة بالزراعة وبيانات استخدام الأراضي أدنى تغطية في هذا التصنيف بمعدل (40/100) مما يعكس نقصًا نسبيًا في توفر البيانات المتعلقة بهذا المجال الهام.
- وفيما يتعلق بالبيانات الأكثر انفتاحًا واتاحة Data Openness فقد أظهر القطاع البيئي المصري اهتماما باتاحة البيانات المتعلقة بقضايا التلوث حيث سجلت معدلات الاتاحة لتلك الفئة من البيانات (50/100) مما يعكس توفر بيانات يمكن الوصول إليها جزئيًا في هذا المجال لكنها بيانات تظل أقل من التوقعات بينما حققت البيانات بقطاعات استخدام الموارد والطاقة والبيئة المبنية مستويات انفتاح/اتاحة متساوية بلغت (40/100) مما يشير إلى وجود قيود على تلك الفئة من البيانات تحد من سهولة الوصول إليها وأخيرًا جاءت معدلات اتاحة البيانات الخاصة بالزراعة وبيانات استخدام الأراضي في أدنى مرتبة بمعدل انفتاح/اتاحة بلغ (30/100) مما يعكس تحديات واضحة في إتاحة البيانات المتعلقة بهذا الفئة.

- تحليل الفجوة بين مستوى تغطية البيانات Coverage ومستوى الانفتاح/ الاتاحة Openness للبيانات بالقطاع البيئي المصري وكما يوضح جدول (10) فهناك فجوة واضحة بين التغطية والانفتاح في عدة فئات فعلى سبيل المثال حظيت البيانات المتعلقة باستخدام الموارد أهتماما بمعدل تغطية عالي جدا بلغ (75/100) درجة لكنه سجل مستوى أقل من الانفتاح/ الاتاحة لتلك الفئة من البيانات حيث بلغ معدل الانفتاح (40/100) درجة مما يعكس حجم القيود الكبيرة في إتاحة البيانات للجمهور وكذلك الحال بالنسبة للبيانات المتعلقة بالتلوث فقد بلغ حجم الاهتمام بتغطية البيانات (63/100) مقابل معدل انفتاح/اتاحة لتلك الفئة من البيانات أقل بلغ (50/100) مما يشير إلى تحديات في نشر البيانات أما البيانات الخاصة بالطاقة والبيئة المبنية فقد أظهر الأداء الحكومي مستويات متقاربة في التغطية والانفتاح/الاتاحة حيث سجل كل منهما معدل تغطية للبيانات بلغ (50/100) وانفتاحًا/اتاحة لتلك الفئة من البيانات بلغ (40/100) مما يعكس تحسنًا نسبيًا في التوازن بين توفر البيانات وإتاحتها وأخيرًا وعلى الرغم من تسجيل البيانات الخاصة بالزراعة واستخدام الأراضي لفجوة صغيرة الحجم بين معدل التغطية البالغ (40/100) ومعدل الانفتاح/الاتاحة للبيانات والبالغ (30/100) الا ان كلا المؤشرين (التغطية والاتاحة) يعكسا ضعفًا عامًا في الأداء ضمن هذا المجال.

## النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج:

1- تُظهر النتائج تراجعًا كبيرًا في ترتيب مصر على الصعيدين العالمي والعربي في مؤشر ODIN خلال الفترة من 2015 إلى 2023 حيث انخفض ترتيبها العالمي من المركز 40 إلى 130، والعربي من المركز الرابع إلى العاشر هذا التراجع يشير إلى ضعف ملحوظ في أداء مصر فيما يتعلق بتغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية.

2- شهدت مصر تقدمًا طفيفًا في مستوى تغطية البيانات الإحصائية الرسمية من 44 نقطة في 2015 إلى 53 نقطة في 2022 ولكنه ظل غير كافٍ لتحسين ترتيبها العالمي ويعكس ذلك وجود فجوات كبيرة في توفر البيانات على المستويات الإدارية الدنيا.

3- ظل مستوى انفتاح البيانات الإحصائية الرسمية منخفضًا حيث تراجعت نقاط الانفتاح من 34 في 2015 إلى 31 في 2022 مما يعكس ذلك استمرار القيود القانونية والتقنية التي تحد من إمكانية الوصول إلى البيانات واستخدامها.

4- سجلت مصر درجات منخفضة للغاية في توفير البيانات على المستويات الإدارية الأولى والثانية (39 و7 على التوالي) مما يشير إلى نقص كبير في تغطية البيانات الجغرافية.

5- كان معدل توفر البيانات الإحصائية الرسمية خلال السنوات الخمس الأخيرة أعلى من السنوات العشر الأخيرة مما يشير إلى ضعف في نشر البيانات التاريخية الممتدة.

6- تم تحقيق أداء جيد نسبيًا في معيار "التنسيق غير الاحتكاري" ولكنه يقابله ضعف كبير في معايير أخرى مثل الترخيص المفتوح وإتاحة البيانات الوصفية.

7- يعكس تراجع ترتيب مصر في مؤشر ODIN ضعف الثقة الدولية في البيانات الإحصائية الحكومية كمصدر للشفافية وتحفيز النمو الاقتصادي.

8- سجلت البيانات الإحصائية الرسمية في مصر مستوى تغطية أعلى نسبيًا (51 درجة) مقارنة بمستوى الانفتاح (34 درجة)، مما يعكس فجوة واضحة بين توفر البيانات وإتاحتها، ويشير ذلك إلى وجود بيانات إحصائية رسمية متوفرة لكنها تُقدم بشروط تحد من سهولة الوصول والاستخدام مما يعيق الاستفادة الكاملة منها.

9- أظهر القطاع الاقتصادي أعلى أداء إجمالي بين القطاعات الثلاثة، حيث سجل 48 درجة، يليه القطاع البيئي بـ47 درجة، بينما حقق القطاع الاجتماعي الأداء الأدنى بـ31 درجة يعكس هذا التفاوت تحديات كبيرة في تغطية وانفتاح البيانات الإحصائية الرسمية في القطاع الاجتماعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

10- توجد فجوات كبيرة في فئات حيوية من البيانات الإحصائية الرسمية، حيث لوحظ غياب تام للبيانات في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية، والجريمة والعدالة هذا الغياب يعوق تحقيق الشفافية ويحد من قدرة الجهات المعنية على اتخاذ قرارات مبنية على أدلة في هذه المجالات.

11- تعكس البيانات الإحصائية الرسمية في القطاع الاجتماعي تفاوتًا كبيرًا في مستويات التغطية فقد حققت البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالسكان والإحصاءات الحيوية أعلى مستوى تغطية، مما يشير إلى توفر بيانات شاملة وموثوقة في هذا المجال الحيوي ومع ذلك، فإن ضعف تغطية بيانات الصحة الإنجابية، ومرافق التعليم، ونتائج التعليم، وإحصاءات النوع الاجتماعي يشير إلى وجود فجوات كبيرة في توفير البيانات الأساسية لتلك المجالات بالإضافة إلى ذلك، يعاني القطاع من غياب تام للبيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالأمن الغذائي والجريمة والعدالة، مما يبرز تحديات حرجة تتطلب جهودًا مكثفة لتحسين التغطية في هذه الفئات لدعم تحقيق التنمية المستدامة.

12- تُظهر البيانات الإحصائية الرسمية في القطاع الاقتصادي مستوىً مرتفعًا من التغطية، خاصةً في فئات مثل ميزان المدفوعات ومؤشرات الأسعار، مما يعكس توفر بيانات شاملة ومحدثة. ومع ذلك، تعاني هذه الفئات من مستوى انفتاح منخفض، مما يحد من سهولة الوصول إليها واستخدامها. أما البيانات المتعلقة بالمالية الحكومية والعمالة، فقد أظهرت تغطية جيدة، لكنها تواجه نفس التحدي المتمثل في انخفاض مستوى الانفتاح.

## ثانياً: التوصيات:

1- وضع خطة استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز جودة البيانات الإحصائية وتوسيع تغطيتها وانفتاحها، كما ينبغي توعية الجهات الوطنية بأهمية مؤشر ODIN ودوره في تعزيز الشفافية وتحفيز النمو الاقتصادي، بما يسهم في تحقيق تقدم مستدام في المؤشرات الدولية.

2- يعد التركيز على جمع وتوفير بيانات إحصائية شاملة في القطاعات التي تعاني من نقص كبير مثل الأمن الغذائي، التغذية، الجريمة، والعدالة، أمرًا ضروريًا. كما يجب رفع مستوى التغطية والانفتاح في البيانات الإحصائية التي تغطي قطاعات التعليم والصحة النوعية والنوع الاجتماعي، لضمان توفير بيانات دقيقة وشاملة لدعم التنمية المستدامة.

3- لضمان توفر بيانات إحصائية ذات جودة عالية، ينبغي إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يدعم سياسة البيانات الإحصائية المفتوحة، مع التركيز على إتاحة البيانات الإحصائية الرسمية دون قيود قانونية أو تقنية مع تعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير دورية عن مصادر البيانات والإجراءات المتبعة لجمعها ومعالجتها سيعزز الثقة العامة في البيانات الوطنية.

4- تعزيز البنية التحتية الرقمية يعد ضرورة لتسهيل جمع البيانات الإحصائية الوطنية وتخزينها ونشرها بشكل فعّال كما يجب تحسين أدوات النشر لإتاحة البيانات الإحصائية الرسمية الراجعة الممتدة بشكل منتظم، مع تحديث مستمر للبيانات الإحصائية الرسمية لتلبية احتياجات المستخدمين وتحقيق التكامل.

5- ينبغي تحسين التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومكاتب الإحصاء الوطنية بالجهات الحكومية الأخرى عبر إنشاء منصة موحدة للبيانات الوطنية تشمل جميع القطاعات مما يسهل الوصول إلى البيانات الإحصائية الرسمية ويعزز من شمولية النظام الإحصائي الوطني.

7- تعزيز وعي المؤسسات والأفراد بأهمية البيانات الإحصائية الوطنية المفتوحة من خلال عقد برامج تدريبية تسهم في تحسين استخدام البيانات الإحصائية الرسمية لاتخاذ القرارات وصياغة السياسات بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع مشاركة المواطنين في مراجعة البيانات وتحسينها، مع رفع الوعي بفوائد البيانات الإحصائية الرسمية المفتوحة في تحسين الأداء العام.

8- لضمان التحسين المستمر ينبغي إنشاء آلية مستدامة لمتابعة أداء مصر في مؤشر ODIN وتقارير البيانات الدولية كما يجب إجراء تقييم دوري للجهود المبذولة لتحسين التغطية والانفتاح للبيانات الإحصائية الرسمية، وتحديد نقاط القوة والضعف لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

## خامساً: المصادر والمراجع:


1- البيانات المفتوحة. (2024). وزارة الاستثمار. المملكة العربية السعودية.
https://misa.gov.sa/ar/resources/open-data/

2- محمد، ل. (2023). البيانات المفتوحة بمواقع الجامعات الحكومية المصرية: دراسة مسحية. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*. 10(2)، 38-69.
https://ijlis.journals.ekb.eg/article_262087_64fa9da2e76add7304a8a623e9d46c1f.pdf?lang=ar

3- أبو فرحة، ش. ح. (2020). تقنين حرية تداول المعلومات والبيانات المفتوحة تحقيقاً للتنمية المستدامة: دراسة وفق المعايير الدولية والإجراءات الوطنية. المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، (14)، 134 -169
http://search.mandumah.com/Record/1020967

4- المرسي، ث. ع. (2018). دور البيانات الحكومية المفتوحة الضخمة في تمكين التحول نحو الحكومة الذكية: دراسة استكشافية مقارنة. المؤتمر الرابع والعشرون: البيانات الضخمة وآفاق استثمارها: الطريق نحو التكامل المعرفي، مسقط: جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، 1 - 43.
http://search.mandumah.com/Record/870226

5- أبو ريدة، يارا إسماعيل، و شاهين، شريف كامل محمود. (2017). المعلومات الحكومية المفتوحة في مصر: دراسة استكشافية. Cybrarians Journal، (48) ، 1-10.
http://search.mandumah.com/Record/851899

6- أبو ريدة، ي. (2016). البيانات والمعلومات الرسمية المفتوحة. مكتبات نت، 17(4)، 5-18
http://search.mandumah.com/Record/861972

7- السعدني، م. ع. (2015). البيانات الحكومية المفتوحة في العالم العربي: دراسة مسحية مع اقتراح رؤية ممنهجة. *اعلم*، (15) ، 37-82 http://search.mandumah.com/Record/670360

8- سعد. ف. (2014). المعلومات الحكومة ذات الصيغة المفتوحة. القاهرة : مركز دعم لتقنية المعلومات .
http://sitcegypt.org/?dl_name=Open_government_data.pdf
9- السعدني، م.ع. (2015). مصدر سابق.
10- الحكومة الإلكترونية لسلطنة عمان سياسة البيانات الحكومية المفتوحة. هيئة تقنية المعلومات. سلطنة عمان.
https://www.moheri.gov.om/userupload/Policy/Government%20Open%20Data%20Policy_Ar.pdf
11- سياسة البيانات الحكومية المفتوحة. (2022). وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. الأردن.
https://modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/open_government_data_policy_2017.pdf
12- الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة. (2016). البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة.
https://u.ae/-/media/Open_Data_Guidelines_Arabic_V2_2016_1.ashx
13- ميثاق البيانات المفتوحة الدولي. (2015). مجلس الاستقرار المالي (GLEIF).
https://www.gleif.org/ar/newsroom/blog/global-legal-entity-identifier-foundation-/ endorses-the-new-international-open-data-charter
14- ميثاق البيانات المفتوحة الدولي. (2015). مصدر سابق.
15- البيانات المفتوحة: المبادئ ESCWA. (2019). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/khaled-sellami-open-data-concepts-strategy-ar.pdf
16- Tauberer, J. (2014). Open Government Data Definition : the 8 Principles of Open Government Data. California. https://opengovdata.io/2014/8-principles /
17- سياسة البيانات المفتوحة. (2024). الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Files/RegulationsAndPolicies07.pdf
18- سياسات البيانات الحكومية المفتوحة. (2020). وزارة التقنية والاتصالات. سلطنة عمان.
https://opaz.gov.om/upload/files/open_data/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9.pdf
19- Handbook on Management and Organization of National Statistical Systems. (2023). Statistics Division, UN, https://unstats.un.org/capacity-development/handbook/
20- the Handbook on Management and Organization of National Statistical Systems (2023). https://unstats.un.org/capacity-development/handbook/Handbook_20230417.pdf
21- البيانات الإحصائية الدقيقة ثروة وطنية وأساس لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. (2020). الهيئة العامة للاستعلامات. مصر. https://n9.cl/lqaq5a
22- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. منظمة الأمم المتحدة UNSD. متاح في:
https://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-Arabic.pdf
23- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. مصر. https://www.capmas.gov.eg/
24- The Open Data Inventory (ODIN) . https://odin.opendatawatch.com/.

# Extent of Egypt's Achievement in the Comprehensiveness of Coverage and Openness of Official Statistical Data in Sustainable Development Sectors According to the Evaluation of the Open Data Inventory (ODIN): An Analytical Study

Dr. Hesham Mostafa Kamal Elden Ahmed
Lecturer of Information.
Department of Documents, Libraries& Information.
Faculty of Arts - Mansoura University
heshamabc@mans.edu.eg

Dr. Reda Mostafa Abdel Razek
Lecturer of Library and Information,
Department of Documents, Libraries & Information.
Faculty of Arts, Mansoura University
rmostafar@hotmail.com

Abstract:
The study aims to evaluate the comprehensiveness of coverage and accessibility of official statistical data in Egypt across sustainable development sectors: social, economic, and environmental, based on the Open Data Inventory (ODIN) index. It adopted the descriptive statistical methodology to analyze numerical data and identify gaps between coverage and accessibility rates. Additionally, the study employed a descriptive-analytical approach to interpret the findings and explore the challenges hindering the comprehensiveness and openness of official statistical data. The findings revealed a significant decline in Egypt's global and regional ranking in the ODIN index between 2015 and 2023, dropping from 40th to 130th globally and from 4th to 10th regionally. This decline reflects weaknesses in the coverage and openness of official statistical data. Despite slight progress in coverage levels, from 44 to 53 points, major gaps remain, particularly in data coverage at lower administrative levels. Openness levels also remained low, scoring only 31 points in 2022, highlighting persistent technical and legal restrictions. Regarding the comprehensiveness of coverage and accessibility in sustainable development sectors, the economic sector achieved the highest performance, followed by the environmental sector, while the social sector showed the weakest performance, with a complete absence of data in critical areas such as food security and crime. These disparities and substantial gaps in coverage and openness present major challenges to fully utilizing data for achieving transparency and supporting sustainable development. Considering the findings, the study recommended developing strategies to enhance data openness, such as improving disclosure policies, promoting the use of technology to increase data accessibility, and creating innovative electronic platforms to foster integration among data-producing entities.

**Key word:**
Open Data in Egypt, Official Statistical Data, Availability of Government Data, Openness of Government Data.